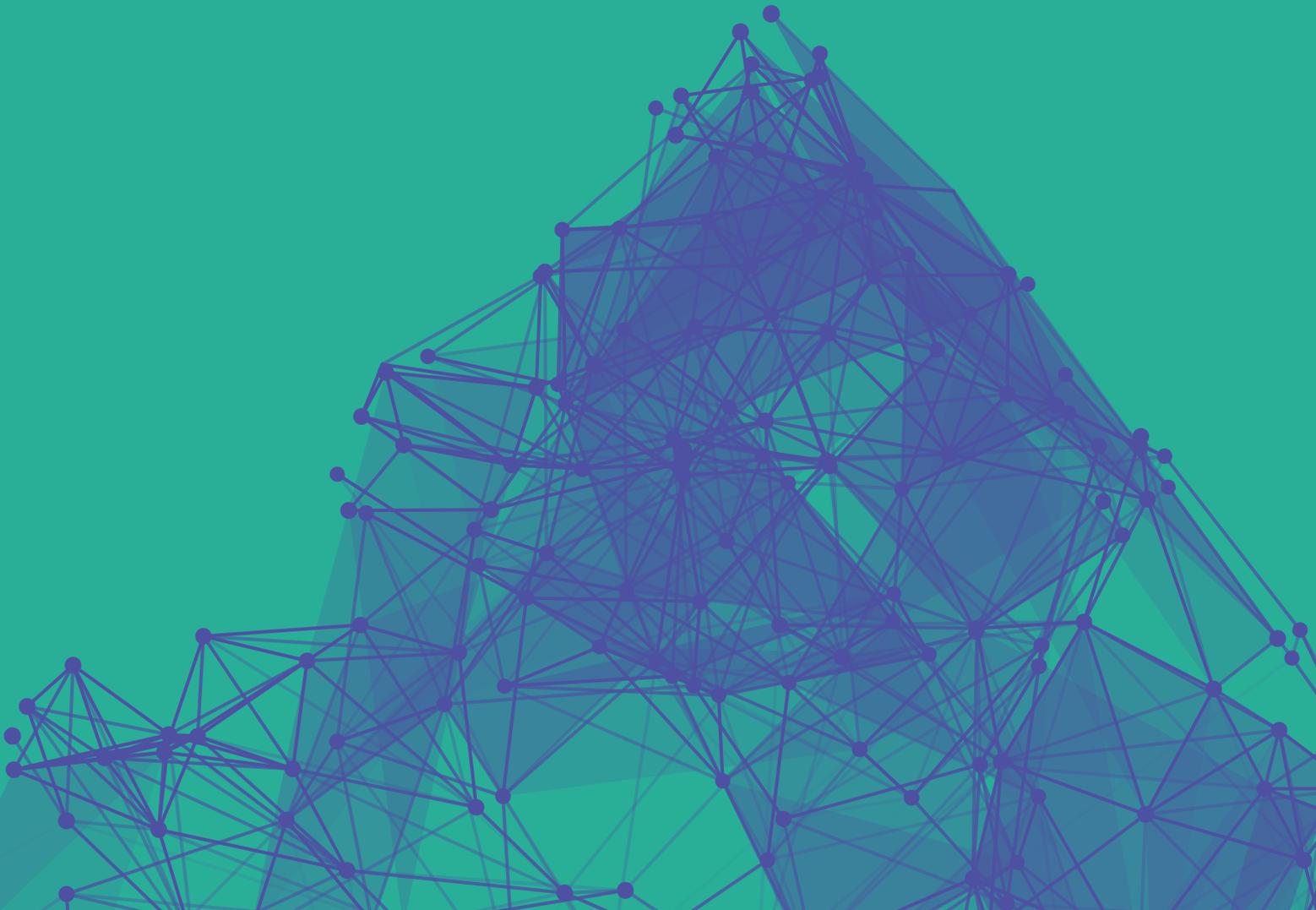


القسم الأول :
التطورات الاقتصادية العامة

01



أولاً- الإقتصاد العالمي

1-1 شهد الإقتصاد العالمي في العام ٢٠١٤ والأشهر الأربعة الأولى من العام ٢٠١٥ تطورات هامة في الاتجاهين الإيجابي والسلبي. فاستناداً إلى آخر تقارير أفاق الإقتصاد العالمي الصادرة عن صندوق النقد الدولي، كان للانخفاض الهام في أسعار النفط، بدءاً من مطلع الفصل الثالث من العام ٢٠١٤ (حيث قارب متوسط سعر البرميل ١٠٠ دولار أميركي) واستقراره على مستويات متدنية نسبياً (وصلت إلى ما دون ٦٠ دولاراً للبرميل الواحد) أثر جيد في دعم النمو في البلدان المستوردة للنفط، ولا سيما الولايات المتحدة وأوروبا والصين، بالرغم من أن هذه المنافع أتت نوعاً ما على حساب أداء اقتصادات الدول المصدرة للنفط بوجه عام. كما أن التغييرات الكبيرة وغير المتوقعة أيضاً في أسعار صرف العملات الرئيسية، وتحديداً ارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي إزاء اليورو والين (من ١٣٠ في أيلول ٢٠١٤ إلى ١١٣ في نهاية نيسان ٢٠١٥ بالنسبة إلى اليورو ومن ١٠٦ إلى ١١٧ بالنسبة إلى الين الياباني في التاريخين المذكورين على التوالي) أسهمت في الحد من درجة الانكماش الاقتصادي في كل من منطقة اليورو واليابان.

2-1 وقابل هذه التطورات الإيجابية استمرار الارتدادات السلبية للأزمة المالية العالمية التي بدأت في العام ٢٠٠٨ وأزمة منطقة اليورو التي تلتها، إذ أن استمرار مستويات المديونية المرتفعة، أكان لدى القطاع الخاص أو العام، وضعف عدد لا يستهان به من المصارف، شكلاً وما زالاً عبئاً معيقاً للإنفاق والنمو لدى عدد من الدول. ومن التبعات أيضاً أن الأزمات المُشار إليها فاقمت انخفاض معدلات نمو الناتج الممكن، والتي أخذت فعلاً في التراجع قبل بداية هذه الأزمات مع تقدّم شيخوخة السكان وتباطؤ نمو الإنتاجية. فبالإضافة إلى هذين العاملين الضاعطين على معدل النمو الممكن، أضاف الانخفاض الكبير لحجم الاستثمارات بفعل الأزمة العالمية عاملاً ثالثاً تمثّل بانخفاض نمو أو تراكم رأس المال. فكانت النتيجة انخفاضاً كبيراً للنمو المستقبلي الممكن. ومن التطورات السلبية أيضاً لناحية نمو الإقتصاد العالمي تراجع كل من أداء الإقتصاد الروسي، بفعل الاضطرابات الأمنية والسياسية في أوكرانيا وحزمة العقوبات الأميركية والأوروبية المرتبطة بها، وأداء الإقتصاد البرازيلي جرّاء انخفاض أسعار السلع الأولية التي يصدرها.

3-1 بناءً عليه، وبفعل جميع هذه التداخلات والعوامل المتضاربة، أشار المرجع عينه إلى أن نمو الإقتصاد العالمي استقرّ على معدّل ٣,٤٪ في العام ٢٠١٤ شأنه في العام ٢٠١٣. وتوقع أن يرتفع إلى ٣,٥٪ و ٣,٨٪ فقط في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تبعاً. ويلاحظ بالنسبة إلى العام ٢٠١٤ أن استقرار معدل النمو جاء نتيجة لمعادلة تمثّلت بشكل عام في أنّ انخفاض معدلات نموّ كل من الصين وروسيا واليابان والبرازيل قابله تحسّن في معدلات النمو في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو وكندا والمملكة المتحدة والهند كما يُظهره الجدول أدناه.

4-1 أمّا في ما يتعلّق بالعامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فإنّ أبرز التوقّعات هي تلك التي تشير إلى المزيد من التراجع في معدلات نمو كل من الإقتصاد الصيني، إلى ٦,٨٪ و ٦,٣٪ في العامين المذكورين على التوالي (٧,٨٪ و ٧,٤٪ في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ تبعاً) مع تباطؤ النشاط الائتماني والنشاط الاستثماري لا سيما في القطاع العقاري، والإقتصاد الروسي إلى ٣,٨٪ في العام ٢٠١٥ جرّاء انخفاض أسعار النفط وتدهور سعر صرف الروبل واستمرار التوتّرات الجيو-سياسية. كما يتوقع أن يرتفع ويستقرّ معدّل النمو في الولايات المتحدة على ٣,١٪ في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ مقابل ٢,٤٪ في

العام ٢٠١٤، وكذلك في منطقة اليورو (بين ١,٥٪ و ١,٦٪ بالمقارنة مع ٠,٩٪). فانتعاش النمو المرجح في الولايات المتحدة يعود إلى الوقائع المتعلقة بانخفاض معدلات البطالة وتحسّن الطلب المحلي مع تراجع أسعار النفط واستمرار السياسة النقدية التيسيرية واستمرار عملية التصحيح المالي. كما سيكون انخفاض أسعار النفط وسعر صرف اليورو في الآونة الأخيرة السبب الأبرز لحصول تعافٍ بطيء في منطقة اليورو.

5-1 على صعيد التضخم، ترى تقارير صندوق النقد الدولي أنّ الإقتصادات المتقدّمة تتّسم بتضخّم شديد الإنخفاض ما يُعدّ مؤشراً على وجود فجوات ضخمة في الناتج. ففي الولايات المتحدة، كان الصندوق قد توقّع أن تصل نسبة التضخّم إلى ١,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ لترتفع تدريجياً إلى ٢,٠٪ وهو الهدف المحدّد من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي. ومع ازدياد التعافى وتضاؤل الفجوات بين الناتج الحالي والناتج الممكن، من المرتقب ازدياد التضخّم في منطقة اليورو بشكل تدريجي ليبلغ ٠,٩٪ في العام ٢٠١٥ و ١,٢٪ في العام ٢٠١٦. لكن، يبقى هذا المعدّل أدنى من الهدف الذي حدّده البنك المركزي الأوروبي حتى نهاية العام ٢٠١٩، والبالغ ٢,٠٪ كما توقّع صندوق النقد في تقريره انخفاض التضخّم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية في العام ٢٠١٤ واستقراره في العام ٢٠١٥ نتيجة الإنخفاض الحادّ لأسعار السلع الأولية، وخصوصاً الغذائية ذات الوزن المرتفع في سلال مؤشرات أسعار المستهلكين في هذه البلدان.

معدلات نمو الإقتصاد العالمي في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ وتلك المتوقعة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦

متوقّع		محقق		
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٣,٨	٣,٥	٣,٤	٣,٤	الإقتصاد العالمي
٢,٤	٢,٤	١,٨	١,٤	البلدان المتطورة، منها:
٣,١	٣,١	٢,٤	٢,٢	الولايات المتحدة الأميركية
١,٦	١,٥	٠,٩	٠,٥ -	منطقة اليورو
١,٢	١,٠	٠,١ -	١,٦	اليابان
٢,١	٢,٢	٢,٥	٢,٠	كندا
٢,٣	٢,٧	٢,٦	١,٧	المملكة المتحدة
٤,٧	٤,٣	٤,٦	٥,٠	الدول الناشئة والنامية، منها:
٥,١	٤,٥	٥,٠	٥,٢	أفريقيا
٣,٢	٢,٩	٢,٨	٢,٩	أوروبا الوسطى والشرقية
٠,٣	٢,٦ -	١,٠	٢,٢	كومنولث الدول المستقلة (CIS) بما فيها روسيا

متوقع		محقق		
٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
٦.٤	٦.٦	٦.٨	٧.٠	دول آسيا النامية، منها:
٦.٣	٦.٨	٧.٤	٧.٨	الصين
٧.٥	٧.٥	٧.٢	٦.٩	الهند
٣.٨	٢.٩	٢.٦	٢.٤	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
٢.٠	٠.٩	١.٣	٢.٩	أميركا الوسطى والجنوبية
				والكاربيبي

المصدر: تقرير الإقتصاد العالمي WEO / صندوق النقد الدولي - نيسان ٢٠١٥

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

6-1 في العام ٢٠١٤، سجّلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نمواً ناهزت نسبته ٢.٤٪ مقابل ٢.٣٪ في العام الذي سبق تحت تأثير الصراعات والأعمال الإرهابية والاضطرابات الأمنية إلى جانب تراجع أسعار النفط، مع تباين واضح لانعكاسات انخفاض أسعار النفط على البلدان المصدّرة للنفط وتلك المستوردة له. ومن المتوقع أن يرتفع معدل النمو في هذه المنطقة إلى ٢.٧٪ و ٣.٧٪ في العامين ٢٠١٥ و ٢٠١٦ تبعاً بدفع من التصحيح المالي وزيادة الاستثمارات.

7-1 في ما يخصّ البلدان المصدّرة للنفط، لم يسجّل معدل النمو تغييراً يُذكر، وقد استقرّ في العام ٢٠١٤ على ٣.٦٪ في دول مجلس التعاون الخليجي شأنه في العام الذي سبق. وأدّى تراجع أسعار النفط إلى خسائر كبيرة على صعيد الإيرادات الحكومية وإلى إضعاف الموازنة العمومية والحسابات الخارجية (على سبيل المثال، من المتوقع أن تنخفض فوائض هذه الحسابات في العام ٢٠١٥ إلى ١.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي). إلا أن هناك العديد من الهوامش الوقائية، على شكل أصول أجنبية، تتيح لبعض البلدان المصدّرة للنفط تجنّب إجراء تخفيضات حادّة في الإنفاق العام وتخفّف من العبء على النمو. أمّا البلدان حيث الإحتياطيّات الوقائية منخفضة أو غير متاحة، فتواجه احتياجات أكثر إلحاحاً للتصحيح المالي، كتطبيق إصلاحات تُعنى بتنويع الإقتصادات بعيداً عن النفط من خلال تحسين بيئة العمل والتحفيز على ريادة المشروعات الخاصة في القطاع التجاري وزيادة العمالة في القطاع الخاص.

8-1 أمّا في البلدان المستوردة للنفط، فاستقرّ معدّل النمو على ٢.٥٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٢.٧٪ في العام ٢٠١٣. وفي حين واجهت إقتصادات هذه البلدان منافع عدّة نتيجة تراجع أسعار النفط، وبالتالي انخفاض فواتير استيراد الطاقة وتحقيق مكاسب على صعيد مستوى المالية العامة، وازتها عوامل معاكسة اختُصرت بتباطؤ نمو الطلب المحلي وضعف آفاق النمو على نحو فاق المتوقع، بالإضافة إلى تراجع أسعار السلع الأولية غير النفطية التي تصدّرها بعض هذه البلدان. لذا، تفاوتت النتائج على صعيد النمو والمالية العامة والحساب الجاري، بحيث من المتوقع أن تتحسن الأوضاع في بعض هذه البلدان مقابل تفاقمها في بعضها الآخر. ومن المرجّح أن تتمكّن البلدان المستوردة للنفط من ادّخار ما أمكن من المكاسب المحقّقة من انخفاض أسعار النفط.

ثانياً- الإقتصاد اللبناني

1-2 عانى لبنان واقتصاده في العام ٢٠١٤ سنة أخرى من عدم الإستقرار الأمني والضغوط السياسية وتباطؤ الأنشطة الإقتصادية. وكان عليه التعامل أولاً، وللسنة الرابعة على التوالي، مع التحدّيات والتأثيرات الإقتصادية والإجتماعية السلبية الناجمة عن الحرب الدائرة في سورية، إضافة إلى الآثار الجانبية للصراعات الدائرة في المنطقة ككل. وقد أثبتت الأزمة السورية مرّة أخرى مدى تأثيرها العميق والطويل الأمد على استقرار لبنان السياسي والأمني وعلى أوضاعه وآفاقه الإقتصادية. فالأزمة السورية تواصل كبح النمو عن طريق التأثير على السياحة والتجارة والإستثمار الأجنبي المباشر وغيرها من الأمور. علاوة على ذلك، يشكّل عدد اللاجئين السوريين في لبنان، والذي يقارب ١,٥ مليون نسمة، ضغطاً إضافياً كبيراً لا سيّما على الإنفاق العام والبنى التحتية والخدمات وسوق العمل كون المساعدات والتبرّعات الخارجية الدولية، من دول ومنظمات حكومية وغير حكومية، لمساعدة اللاجئين والدولة اللبنانية التي تحتضنهم تظل غير متناسبة مع الإحتياجات. وكان على لبنان واقتصاده التعامل ثانياً مع الجمود السياسي النسبي الذي طال أمده والفشل في انتخاب رئيس للجمهورية، ممّا أتر سلباً على ثقة المستهلكين والمستثمرين معاً، وبالتالي على حجم الإستهلاك والإستثمار، وهما المكوّنان الرئيسيان للناتج المحلي الإجمالي.

2-2 وعلى هذه الخلفية، تباطأ معدل النمو الحقيقي إلى نحو ٢٪ في العام ٢٠١٤ ليبلغ الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ما يقارب ٤٩,٥ مليار دولار أميركي. فيكون الإقتصاد اللبناني قد نما خلال السنوات الثلاث الأخيرة بمعدّل وسطي قدره ٢,٥٪، أي أقلّ من منحاه على المدى الطويل والذي هو بحدود ٤٪ وأدنى بكثير من متوسط النمو السنوي لفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ والبالغ ٩٪ تقريباً. ويُشار في هذا السياق، إلى أنّ معدّل النمو في لبنان عام ٢٠١٤ جاء أدنى من معدّل نمو الإقتصاد العالمي الذي بلغ ٣,٤٪، وأدنى بقليل من معدّل النمو في البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذي هو ٢,٥٪. ومن الصعب توقّع حصول أي تسارع في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام ٢٠١٥ في ظلّ عدم توقّع أيّ تغيير في الوضع السياسي المتأزم وبقائه عرضة للإضطرابات الخارجية الإقليمية. ومن شأن الفراغ الرئاسي المستمرّ منذ أيار ٢٠١٤ والمأزق السياسي بوجه عام أن يشنّتا الجهود ويحوّلا دون تمرير التشريعات ذات الضرورة القصوى وأن يُعيقا إجراء الإصلاحات الهيكلية التي من شأنها تعزيز النمو الإقتصادي المستدام.

3-2 وسط هذه الأجواء، من المرجّح أن يبقى النمو الإقتصادي في لبنان عند مستواه المنخفض ولكن الإيجابي في العاقتين ٢٠١٥ و٢٠١٦. فقد توقّع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدّل النمو الحقيقي ٢,٥٪ و٢,٥٪ في كل من العاقتين المذكورتين على التوالي، مع انطلاق الحوار بين الأحزاب السياسية المختلفة وتوقّع استمرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة، ما يُؤثر بشكل إيجابي على الإقتصاد اللبناني. يشار إلى أن وزارة المال قدرت في مشروع موازنة العام ٢٠١٥ المرفوع إلى مجلس الوزراء معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بـ ١,٥٪ في العام ٢٠١٤ و ٢,٥٪ في العام ٢٠١٥

الناتج المحلي الإجمالي، الحساب الجاري، ومعدلات النمو والتضخم

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٢.٠	٣.٠	٢.٨	معدّل النمو الحقيقي (%)
١.١	٥.٥	٦.٦	تغيّر أسعار الاستهلاك (متوسط الفترة) (%)
٢.٨	٣.٩	٧.١	معدل التضخم GDP deflator (%)
٧٤٦٤٢	٧١١٨٥	٦٦٤٨١	الناتج المحلي الإجمالي (مليار ليرة)
٤٩.٥	٤٧.٢	٤٤.١	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
٢٤.٩-	٢٦.٧-	٢٤.٣-	عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي (%)

مصادر المعلومات: مديرية الإحصاء المركزي - صندوق النقد الدولي، آفاق الإقتصاد العالمي، نيسان ٢٠١٥

4-2

وقد دلّت المؤشرات الإقتصادية المتوافرة حول العام ٢٠١٤ على ضعف النمو المُشار إليه أعلاه، من جهة، وعلى تباين مستوى حركة الأنشطة الإقتصادية المختلفة، من جهة أخرى. ومن هذه المؤشرات نذكر:

- ارتفاع بسيط لحجم الشيكات المتقاسة بنسبة ٢,٩٪، والذي يؤشّر إلى ضعف نشاط قطاعي التجارة والبناء.
- انخفاض إجمالي كمّيات السلع المستوردة بنسبة ٢,٦٪، كمؤشّر إلى ضعف حركة استهلاك الأسر وإنتاج السلع والخدمات والإستثمار بشكل عام، دون الخوض في تفاصيل درجة تأثر مختلف أنواع السلع المستوردة.
- شبه استقرار الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة (+٠,٢٪).
- ارتفاع معتدل لمساحات البناء المرخّصة بلغت نسبته ٤,٨٪ في العام ٢٠١٤ وزيادة الرسوم العقارية بنسبة ٠,٩٪ فقط، في حين انخفضت كمّيات الإسمنت المسلمة بنسبة ٥,٤٪ في العام ٢٠١٤.
- ارتفاع كلٍّ من حركة القادمين عبر مطار بيروت الدولي بنسبة ٦,٤٪ وحركة المغادرين بنسبة ٣,٥٪ وارتفاع عدد السياح القادمين إلى لبنان بنسبة ٦,٣٪ في العام ٢٠١٤، علماً أنّ أكثر من ثلثهم من البلدان العربية.
- انخفاض قيمة الصادرات السلعية بنسبة ١٥,٨٪ في العام ٢٠١٤ وتراجع عجز الميزان التجاري، ولو على نحو بسيط.

5-2 وفي العام ٢٠١٤، أتت نتائج المالية العامة مريحة نسبياً ولكن استثنائية، إذ تحقّق فائض أولي كبير بلغت نسبته ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما انخفض العجز العام إلى ما يقارب ٦,٢٪ من الناتج. وعلى الرغم من هذا التطوّر الإيجابي، فإن السياسة المالية التقييدية (Restrictive) ساهمت في إحداث هذا النمو الضعيف للإقتصاد، إذ بلغ الإنفاق الحكومي خارج خدمة الدين وخارج التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان حوالي ١٥,١٪ من الناتج. علماً أيضاً أنّ هذه النفقات تنحرف لصالح النفقات الجارية وتحويلات أخرى على حساب الإنفاق على البنى التحتية. كما تبقى نسبة العجز العام إلى الناتج المحلي من بين الأعلى عالمياً ونسبة الإيرادات العامة إلى الناتج من بين الأدنى. وبينما جاء نمو الدين العام أدنى منه في السنتين السابقتين، استقرّت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي على ١٣٤٪ في العام ٢٠١٤ شأنها في العام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يزداد في العام ٢٠١٥ كل من الدين العام والعجز العام بحسب ما يتوافر من معطيات حتى إعداد هذا التقرير، وخصوصاً في حال تمّ التوافق على إقرار سلسلة الرتب والرواتب من دون إدخال إصلاحات جذرية على هيكلية المالية العامة.

6-2 في المقابل، ساهمت السياسة النقدية في دعم النشاط والنمو الإقتصادي من خلال توفير رزمة من التحفيزات الداعمة للتسليف المصرفي ولتلبية الحاجات التمويلية للقطاع الخاص من أفراد ومؤسسات. وكان من الممكن أن يحقّق النمو الاقتصادي نسبة أعلى لو تناغمت السياسات المالية والنقدية. من جهة أخرى، ساعد التنسيق بين وزارة المال ومصرف لبنان والمصارف في المحافظة على الاستقرار النقدي (سعر صرف الليرة ومعدلات الفائدة)، وعلى تدعيم الإحتياطات بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان والتي تعزّز الثقة وتؤمّن احتياجات الدولة بالعملة الأجنبية.

7-2 وكما بالنسبة إلى المالية العامة، لم تسهم التجارة الخارجية في رفع مستوى النشاط الإقتصادي، إذ استقرّت قيمة صافي الصادرات (الصادرات ناقص الواردات) مع تراجع قيمة الواردات، أحد العناصر الأساسية في الطلب الإجمالي، بنسبة ٣,٥٪، وتراجع قيمة الصادرات، أحد مكوّنات الإنتاج، بنسبة ١٥,٨٪ في الفترة ذاتها. وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً إضافياً على الرغم من شبه استقرار عجز الميزان التجاري، ما يفسّر تراجع التدفقات المالية نتيجة الأوضاع المحلية والإقليمية القائمة. وهذا العجز لم يساعد بدوره على نمو الودائع لدى الجهاز المصرفي. في هذا السياق، نما إجمالي الميزانية المجمّعة للمصارف بمعدّل ٦,٦٪ وقاربت هذه النسبة معدّل النمو الإسمي للإقتصاد. وساهمت المصارف إيجابياً على صعيد النمو الإقتصادي من خلال زيادة التسليفات المصرفية للإقتصاد بحيث باتت تشكّل التسليفات للقطاعين الخاص والعام ١٦٧٪ من إجمالي الناتج المحلي.

8-2 وانطلاقاً من الحرص على سلامة الإقتصاد وعلى مصالح القيمين والعاملين في مختلف الأنشطة والقطاعات الإقتصادية، يرى القطاع المصرفي ضرورة إعطاء الأولوية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية ولتعزيز عمل المؤسسات الحكومية من أجل استعادة ثقة المستثمرين والمستهلكين في انتظار حل الصراع الدائر في سورية والمنطقة، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسّن ملحوظ في الوضع الأمني والسياسي والإقتصادي في البلاد. في الوقت نفسه، تشجّع المصارف الحكومة والمجلس النيابي على إقرار الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ مع تدابير التصحيح المالي المرجوة، والتي من شأنها تعزيز ضبط أوضاع المالية العامة، وتوليد فوائض أولية مستدامة، ووضع الدين العام مرّة أخرى في الإتجاه الإنخفاضي المستدام، أي إجراء تصحيح مالي جدّي وذي مصداقية يُرسل حتماً إشارة قوية إلى المجتمعين الدولي والمحلي بالإلتزام الفعلي

بالحدّ من الإختلالات القائمة في الإقتصاد الكليّ. فمن البيههي أن غياب قوانين الموازنة العامة منذ العام ٢٠٠٦ والإنفاق وفق القاعدة الإثني عشرية يشكّل عقبة أساسية أمام انتظام الوضع المالي ويخلق إرباكاً كبيراً في التقديرات المالية وفي آليات الإنفاق، كون الموازنة تحدّد الرؤية الاقتصادية والاجتماعية للحكومة. ثم أن وجود قانون للموازنة يحسّن أيضاً صورة لبنان لجهة الشفافية ويمنحه فرصة للحصول على تصنيف أفضل من قِبَل وكالات التصنيف العالمية.

9-2 وضمن هذا السياق، تبرز الحاجة إلى تغيير المسار الحالي وتحويل النفقات العامة بعيداً عن الانفاق الجاري نحو الإنفاق الإستثماري الذي هو بالفعل مقيّد وغير كافٍ والذي من شأنه، مع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الأوسع، أن يدعم النمو الإقتصادي القوي والمستدام. كما ينبغي تكثيف الجهود من أجل تحسين إدارة الإيرادات والتحصيل والحدّ من التهرب الضريبي. وبالنظر إلى أنّ نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي تُعتبر متدنية في لبنان بالمقارنة مع العديد من الدول المماثلة، يبدو أنّ ثمة مجالاً ضيقاً نسبياً لفرض بعض الضرائب الجديدة ولتعديل بعض الضرائب القائمة شرط دراسة توقيتها وأن تندرج الإيرادات الجديدة ذات الصلة في إطار ضريبي متماسك، فلا يُحدث تشويهاً في هيكل الأسعار والإقتصاد بل يساهم في تطويره. وهناك أيضاً مجال للحدّ من هدر الأموال العامة وتقليص حجم الانفاق المبالغ فيه. أمّا بالنسبة إلى الانفاق الإستثماري، فإنّ لدى المصارف العاملة في لبنان الاستعداد التام والقدرة على التمويل والمشاركة في الإستثمار في البنية التحتية العامة من خلال شراكة القطاعين العام والخاص في ميادين الإتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والمياه والطاقة. يُذكر أن متوسط نسبة الإنفاق الإستثماري في لبنان بلغ في السنوات الأربع الماضية ١,٣٪ قياساً على الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع متوسط قدره ٦٪ في الأسواق الناشئة.

10-2 وثمة ضرورة أيضاً لإقرار المراسيم والتشريعات العالقة ذات الصلة بقطاع الطاقة (النفط والغاز) إذ أنّ الإصلاحات والإستثمارات في هذا القطاع قد تشكّل خطوة هامة نحو خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية ورفع مستوى النمو المحتمل وتعزيز الدخل الفردي وتحسين أرقام المالية العامة. وينبغي أن لا يحصل مزيد من التأخير في معالجة ملف التنقيب عن موارد النفط والغاز الواعدة خشية أن يضرّ ذلك بسمعة لبنان كشريك إستثماري موثوق، من جهة، وأن يضرّ بتطوير العديد من المرافق العامة الهامة المدعّمة لتوسّع النشاط والإقتصاد، من جهة ثانية. ويشمل هذا التحسين القدرة على توليد الطاقة، والتحوّل إلى الغاز الطبيعي، وزيادة الرسوم، وفي الوقت نفسه، حماية المستهلكين ذوي الدخل المحدود، وتعزيز النقل والتوزيع والجباية. ناهيك من جهة ثالثة، عن مساهمة عائدات النفط والغاز والووفر في الإنفاق المرتبط بهما في ضبط وتعزيز المالية العامة للدولة.

كما تبرز حاجة ملحة إلى إجراء الإصلاحات الضرورية في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وآليات عمل التغطية، ما يخفّض الأعباء التشغيلية على المؤسسات ويحسّن أداء الإقتصاد ويعزّز فرص النمو.

ثالثاً- المالية العامة والمديونية العامة

1-3 في العام ٢٠١٤، شهدت المالية العامة وضعاً أفضل منه في العام الذي سبق، ويعود ذلك إلى عوامل عدّة لا سيّما تغذية صناديق الخزينة بعائدات استثنائية من الإتصالات، ما ساهم في تحقيق فائض أولي بلغ ١٩٧٠ مليار ليرة (٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر) بعد عجز أولي في كل من العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ لم تتعدّ نسبته ٠,٥٪ من الناتج. كما انخفض العجز العام إلى ٤٦٣٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ ما يُمثّل ٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع عجوزات قاربت ٩٪ من الناتج في العامين السابقين. وفي حال عدم احتساب إيرادات الإتصالات الاستثنائية والمقدّرة بحوالي ١٦٤٨ مليار ليرة، يصبح العجز العام ٦٢٨٠ مليار ليرة (٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، فيما تصبح قيمة الفائض الأولي ٣٢٣ مليار ليرة (٠,٤٪ من الناتج).

2-3 ومن الواضح أن وضعية المالية العامة لا تزال تفتقد إلى المرونة بسبب هيكلية النفقات الحالية بحيث تشكّل التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان ١٥٪ من إجمالي النفقات، فضلاً عن خدمة الدين العام والرواتب والأجور وملحقاتها التي تشكّل تبعاً بحوالي ٣٠٪ و ٣٢٪ من مجموع الإنفاق، في حين لا تمثل النفقات الاستثمارية إلا حوالي ٤٪ منه. لذلك يتعيّن إدخال إصلاحات هيكلية على بنية النفقات لناحية حصة الإنفاق على البنى التحتية والبرامج الاجتماعية من الإنفاق العام.

المالية العامة ٢٠١٢-٢٠١٤ (مليار ليرة)

	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	التغيّر (%) ٢٠١٢/٢٠١٣	التغيّر (%) ٢٠١٣/٢٠١٤
المقبوضات الإجمالية (موازنة +خزينة)	١٤١٦٤	١٤٢٠١	١٦٤٠٠	٠,٣	١٥,٥
المدفوعات الإجمالية (موازنة +خزينة)	٢٠٠٨١	٢٠٥٦٣	٢١٠٣٢	٢,٤	٢,٣
العجز العام	٥٩١٨	٦٣٦٢	٤٦٣٢	٧,٥	٢٧,٢-
الرصيد الأولي (+ فائض، - عجز)	١٦٦-	٣٦١-	١٩٧٠+		
العجز العام/الناتج المحلي الإجمالي (%)	٨,٩	٨,٩	٦,٢		
الرصيد الأولي/الناتج المحلي الإجمالي (%)	٠,٢-	٠,٥-	٢,٦		

المصدر: وزارة المالية

3-3 وفي ما يتعلّق بالمقبوضات الإجمالية، فقد ارتفعت من ١٤٢.١ مليار ليرة في العام ٢٠١٣ إلى ١٦٤.٠ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، أي بمقدار ٢١٩٩ مليار ليرة وبنسبة ١٥.٥٪. وهذا الارتفاع الكبير للإيرادات العامة لم يأت انعكاساً لحركة اقتصادية مزدهرة بل يعود في معظمه كما أسلفنا أعلاه إلى الإيرادات الإستثنائية من وزارة الاتصالات عن سنوات سابقة. وتمثل هذه الإيرادات أكثر من نصف الزيادة المحقّقة. بالإضافة إلى ذلك، يُسجّل تحسّن في الإدارة الضريبية مع إدخال بعض الإصلاحات التي يمكن أن تُعدّ خطوة متواضعة في طريق ضبط عمليات التهرب الضريبي ذات النسبة المرتفعة في لبنان، خصوصاً في المديرية العامة للشؤون العقارية ومديرية الجمارك العامة. وبالرغم من ذلك، تبقى نسبة المقبوضات إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة في لبنان كما سبق وأشارنا (٢٢٪ في العام ٢٠١٤) بسبب مستويات الضرائب المتدنية والتهرب الضريبي، بالمقارنة مع متوسط قدره ٣٦٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و٢٩٪ في الأسواق الناشئة و٣٤٪ على الصعيد العالمي ككل.

4-3 وفي حين ازدادت الإيرادات غير الضريبية بنسبة ١٤٪ للأسباب المُشار إليها أعلاه، نمت الإيرادات الضريبية بنسبة ٢.٧٪ فقط. أمّا البند الأبرز الذي ساهم في زيادة الإيرادات الضريبية، فهو ضريبة الدخل على الأرباح ورؤوس الأموال (+١١.٧٪) نتيجة ارتفاع تحصيل المتأخّرات عن السنوات الماضية وارتفاع حجم الغرامات، ثم الضريبة على الأملاك المبنية (+٣.٧٪). في حين بقيت الإيرادات من القيمة المضافة، والتي تشكّل المصدر الأول للخزينة، شبه مستقرّة (+٠.٢٪)، متأثرة إلى حدّ كبير بانخفاض أسعار النفط. وتراجعت أخيراً الإيرادات من الجمارك بنسبة ٥.٤٪، بالرغم من ارتفاع الرسوم على المحروقات بنسبة ٤.٥٪.

المقبوضات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

الحصة (%)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
١٧.٠	٢٧٩٥	٢٥٠٢	٢٥١٦	الضريبة على الدخل، والأرباح ورؤوس الأموال
٤.٣	٧١١	٦٦٠	٦٤٧	منها: ضريبة الدخل على الفوائد (٥٪)
٧.٦	١٢٤٥	١٢٠١	١١٩٣	الضريبة على الأملاك المبنية
٢٣.١	٣٨١١	٣٧٨٢	٣٧٤٩	الرسوم الداخلية على السلع والخدمات
٢.١	٣٣٠٢	٣٢٩٦	٣٢٧٥	منها: الضريبة على القيمة المضافة
١٢.٥	٢٠٤٢	٢١٥٨	٢٢٥١	الرسوم على التجارة والمبادلات الدولية
٤.٧	٧٦٦	٨١٧	٧٩٦	منها: الرسوم الجمركية على الاستيراد
٣.١	٥١٢	٤٨٣	٤٩٥	الرسوم على المحروقات
٣.٠	٤٩٥	٤٧٣	٤٧٨	إيرادات ضريبية أخرى

التقرير السنوي ٢٠١٤

الحصة (%)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٦٣,٣	١,٣٨٨	١,١١٦	١,١٨٧	الإيرادات الضريبية
				حاصلات من إدارات ومؤسسات عامة
				ومن أملاك الدولة
٢١,٣	٣٤٩٨	٢٥١٨	٢٥٣٠	
١٨,٥	٣,٣٤	٢١٥٦	٢١٥٦	منها: إيرادات من وفر موازنة الاتصالات
٥,٢	٨٥٦	٧٥١	٧٥٦	إيرادات غير ضريبية أخرى
٢٦,٥	٥٣٥٤	٣٢٦٩	٣٢٨٦	الإيرادات غير الضريبية
١,١	١٦٥٨	٨١٦	٦٩١	مقبوضات الخزينة
١,٠٠	١٦٤٠	١٤٢٠	١٤١٦٤	المقبوضات الإجمالية

المصدر: وزارة المالية

5-3

أما المدفوعات الاجمالية، فقد ارتفعت بنسبة ٢,٣٪، أي من ٢,٥٦٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٣ إلى ٢,٦٣٢ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، وشكّلت ٢٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٤ (٢٨,٩٪ في العام ٢٠١٣). ونتج ذلك بشكل أساسي من ارتفاع خدمة الدين العام، ذلك أن النفقات الأولية والنفقات الاستثمارية عرفت انخفاصاً ولو بسيطاً. وقد ارتفعت خدمة الدين العام من ٦٠٠ مليار ليرة إلى ٦٦٠٢ ملياراً، أي بنسبة ١٠,٠٪، معظمها فوائد على ديون داخلية، بالرغم من الجهد المنهجي والمنتظم من قبل المصارف ومصرف لبنان لتخفيض الفوائد وضبط خدمة الدين. فأصدارات سندات الخزينة الطويلة الأجل بفوائد مرتفعة نسبياً لتتلاءم مع طول الأجل وطبيعة المخاطر هي التي أدت إلى زيادة خدمة الدين العام. فقد باتت تشكل ٣١,٣٪ من مجموع النفقات و٤٠,٣٪ من مجموع الإيرادات في العام ٢٠١٤. في المقابل، انخفضت النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بنسبة ٠,٩٪، أي من ١٤٥٦٢ مليار ليرة إلى ١٤٤٣٠ ملياراً. ولم يتأت الانخفاض طبعاً من تراجع المخصصات ورواتب العاملين في القطاع العام أو من انخفاض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بل من بنود أخرى، ومنها النفقات الاستثمارية. نشير في هذا الإطار إلى أن متوسط الإنفاق الاستثماري الذي أنفق فعلياً لم يشكل إلا ٤,٢٪ من إجمالي النفقات لكامل فترة ٢٠١١-٢٠١٤، لا بل عرف بند الرواتب والأجور وملحقاتها زيادة ملحوظة وشكّل الحصة الأكبر من النفقات الأولية بحيث ارتفعت حصته منها إلى ٤٦,٦٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٤٤,٥٪ في العام ٢٠١٣. وشكّلت الرواتب وملحقاتها في القطاع العام منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي نسبة ٩٪ في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤. وفي ما يخص التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، لا تزال كلفة الدعم تشكل ٤,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحيث لم ينعكس بعد عليها انخفاض أسعار النفط الذي بدأ في النصف الثاني من العام ٢٠١٤ نظراً لطبيعة عقود الاستيراد الطويلة الأجل التي يعقدها لبنان.

المدفوعات الإجمالية (مليار ليرة لبنانية)

الحصة (%)	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٣١.٤	٦٦٠٢	٦٠٠٠	٥٧٥٢	خدمة الدين العام
٦٨.٦	١٤٤٣٠	١٤٥٦٢	١٤٣٢٩	النفقات الأولية
٣٢.٠	٦٧٢٧	٦٤٧٣	٦٧٢٣	منها: المخصّصات والرواتب والملحقات
١٥.٠	٣١٥٧	٣.٥٦	٣٤٠٨	التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان
٤.٢	٨٨٠	٩٨٧	٧٦٠	النفقات الاستثمارية
١٠٠.٠	٢١.٣٢	٢٠.٥٣	٢٠.٨١	المدفوعات الإجمالية

المصدر: وزارة المالية

6-3 في ما يتعلّق بمشروع قانون موازنة العام ٢٠١٥، فإن صيغته النهائية لم تكن قد استقرّت بعد عند إعداد هذا التقرير. ولكنّ المعطيات المنشورة تُظهر حجماً من النفقات الإجمالية قدره ٢٢.٠١ مليار ليرة من دون تضمين المشروع كلفة سلسلة الرتب والرواتب ويُقابلها مبلغ ١٥.٥٣ مليار ليرة للإيرادات الإجمالية المتوقعة (منها ٧٥٧ ملياراً كانت أساساً مقترحة لتمويل السلسلة). وعليه، يقدر مشروع الموازنة العجز العام بحوالي ٦٩٤٨ مليار ليرة، ما نسبته ٣١.٦٪ من النفقات الإجمالية. ولا بدّ من الإشارة إلى أن الكلفة الفعلية للنزوح السوري ستفاقم وضعية المالية العامة، وينتج هذا العبء من مجالات كثيرة، منها بخاصّة استهلاك البنية التحتية من طرق وكهرباء ومياه واتصالات ومدارس ومستشفيات.

- الإجراءات الضريبية المتوقعة في موازنة العام ٢٠١٥:
- ٢٠٥ مليارات ليرة مع رفع معدل الضريبة على الفوائد من ٥٪ إلى ٧٪ وعدم حسم الضريبة من ضريبة الأرباح.
 - ١٨٣ مليار ليرة من زيادات رسوم الطابع المالي.
 - ٨٨ مليار ليرة من خلال فرض رسم استهلاك على استيراد المازوت بمعدل ٤٪.
 - ٧٥ مليار ليرة من غرامات أشغال الأملاك العمومية.
 - ٥٠ مليار ليرة من زيادة رسم المغادرة على المسافرين عن طريق البحر والجو.
 - ٣٠ مليار ليرة من فرض ضريبة على أرباح المبيعات العقارية للأشخاص الطبيعيين.
 - ١٢٦ مليار ليرة رسوم وضرائب أخرى غير مفصلة.

في ما يلي لمحة عن سندات اليوروبندز وسندات الخزينة بالليرة الطويلة الأجل التي أصدرتها وزارة المالية خلال العام ٢٠١٤:

نيسان: سندات يوروبندز بقيمة ١٤٠٠ مليون دولار (منها حوالي ٧٠٤ ملايين دولار كناية عن استبدال سندات كانت ستستحق في وقت قريب)، وتوزعت بين سندات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٥,٨٪ تستحق في نيسان ٢٠٢٠، وسندات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٦,٦٪ تستحق في تشرين الثاني ٢٠٢٦.

أيار: سندات يوروبندز بقيمة ١٧٥ مليون دولار لتمويل استحقاق بقيمة ١٧٨ مليون دولار في الشهر ذاته، وتوزعت بين سندات بقيمة ١٠٠ مليون دولار بفائدة قسيمة ٥,٨٪ تستحق في نيسان ٢٠٢٠، وسندات بقيمة ٧٥ مليون دولار بفائدة قسيمة ٦,٦٪ وتستحق في تشرين الثاني ٢٠٢٦.

حزيران: سندات خزينة بالليرة من فئة ١٠ سنوات بقيمة ٩٦٧ مليار ليرة وبفائدة قسيمة ٧,٩٨٪ علماً أن الفائدة على الفئة ذاتها كانت ٨,٢٤٪ في الإصدارات السابقة.

تشرين الثاني: سندات خزينة بالليرة من فئة ١٠ سنوات بقيمة ٩٧٩ مليار ليرة وبفائدة قسيمة ٧,٩٨٪. وتمّ الاكتتاب نقداً أو مقابل حسم شهادات إيداع وقد قبل مصرف لبنان كامل عروض المصارف. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإصدارات لسندات الخزينة الطويلة الأجل بالليرة أتت إضافةً إلى الإصدارات الأسبوعية للفئات من ٥ سنوات وما دون.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنه في شباط ٢٠١٥، أصدرت وزارة المالية سندات يوروبندز بقيمة ٢,٢ مليار دولار، موزعة بين ٨٠٠ مليون دولار تستحق في العام ٢٠٢٥ و١,٤ مليار دولار استحقاق ٢٠٣٠، بعد أن أقرّ المجلس النيابي إصدار سندات يوروبندز بمبلغ مليارين ونصف المليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤. كما أصدرت وزارة المالية على التوالي في كانون الثاني وشباط وأذار من العام المذكور سندات خزينة بالليرة طويلة الأجل من فئة ١٠ سنوات (٩٢١ مليار ليرة) و ٧ سنوات (٥٢٢ مليار ليرة) و ١٠ سنوات (١٢٢ مليار ليرة).

المديونية العامة

7-3 بلغ الدين العام الإجمالي ١٠٠.٣٦٣ مليار ليرة (ما يوازي ٦٦,٦ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٩٥٧١٠ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٣، مسجلاً بذلك زيادة نسبتها ٤,٩٪ مقابل ١٠٪ في العام ٢٠١٣. وبما أن نسبة نمو الدين العام كانت قريبة من معدل النمو الاقتصادي الاسمي، بقيت نسبة الدين الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي شبه مستقرة على ١٣٤٪ في العام ٢٠١٤. علماً أن الوضع الصحيح يكمن في أن تتخذ هذه النسبة منحى انحدارياً، فتستمر الأسواق المالية في إعادة تمويل استحقاقات الدين بشروط مقبولة.

8-3 إلا أنه عند احتساب دين السوق، أي من دون الأخذ في الاعتبار ما يحمله مصرف لبنان والمؤسسات العامة والقروض الثنائية والمتعددة الأطراف وديون باريس ٢ و٣، تنخفض نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٠٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٩١,٩٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

9-3 أما الدين العام الصافي، والمحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فقد بلغ ٨٦٣٩٨ مليار ليرة (٥٧,٣ مليار دولار) في نهاية كانون الأول ٢٠١٤، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة ٧,٧٪ مقابل ٨,٣٪ في العام ٢٠١٣، ذلك أن الدولة استعملت جزءاً من حساباتها وإيداعاتها لدى مصرف لبنان لتمويل جزء من نفقاتها. فتراجعت ودائع القطاع العام لدى مصرف لبنان من ١١,٣٢ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٩١٢٣ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤، أي بمقدار ١٩٠,٩ مليارات ليرة بعد أن كانت ازدادت بقيمة ٢١٢٤ ملياراً في العام الذي سبق. ما يعني أن رصيد حساب الدولة لدى مصرف لبنان ظل إيجابياً. وتسمح هكذا قدرة بتمويل العجزات المستقبلية في حال تباطأت أو تراجعت التدفقات النقدية من الخارج على شكل ودائع مصرفية وغيرها.

10-3 وفي نهاية العام ٢٠١٤، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية ٦١٧٥٢ مليار ليرة، مشكّلةً حوالي ٦١,٥٪ من إجمالي الدين العام (٥٨,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٣) مقابل ما يعادل ٣٨٥٩٣ مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته ٣٨,٥٪ من الدين العام الإجمالي (٤١,٢٪ في نهاية العام ٢٠١٣). وتجدر الإشارة إلى أن توزع الدين وتركيزه على المكتتبين المقيمين بنسبة ٩٠٪ يُخفّف من مخاطره كون هؤلاء المكتتبين أكثر تحملاً للمخاطر الحقيقية باعتبارهم متآلفين مع أوضاع البلاد.

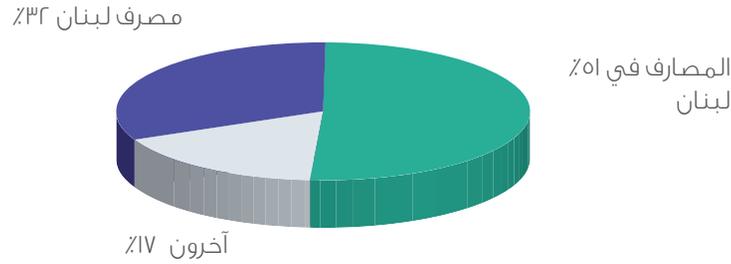
الدين العام ٢٠١٢-٢٠١٤ ((نهاية الفترة-مليار ليرة)

التغيّر (%) ٢٠١٣/٢٠١٤	التغيّر (%) ٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٤.٩+	١.٠+	١٠٠٣٦٣	٩٥٧١٠	٨٦٩٥٩	الدين العام الإجمالي
					توزّع الدين العام الإجمالي:
٩.٧+	١٢.٢+	٦١٧٥٢	٥٦٣١٢	٥٠١٩٨	الدين العام بالليرة اللبنانية
٢.٠-	٧.٢+	٣٨٦١١	٣٩٣٩٨	٣٦٧٦١	الدين العام بالعملة الأجنبية
٩.٩-	٢.٠+	١٣٩٦٥	١٥٤٩٥	١٢٩١٦	ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي
٧.٧+	٨.٣+	٨٦٣٩٨	٨٠٢١٥	٧٤٠٤٣	الدين العام الصافي
					تمويل الدين العام الإجمالي (تقديرات) (%):
		٥٥.٩	٥٩.٠	٥٤.٠	المصارف في لبنان
		٢٨.٥	٢٦.٥	٣١.١	مصرف لبنان والمؤسسات العامة
		٢.٧	٣.٩	٣.٧	مقيمون آخرون
		١.٧	١.٦	١١.١	غير مقيمين
		٤.٤	٤.٨	٥.٨	منها: قروض ثنائية ومتعددة الأطراف
		٦.٣	٥.٨	٥.٣	آخرون

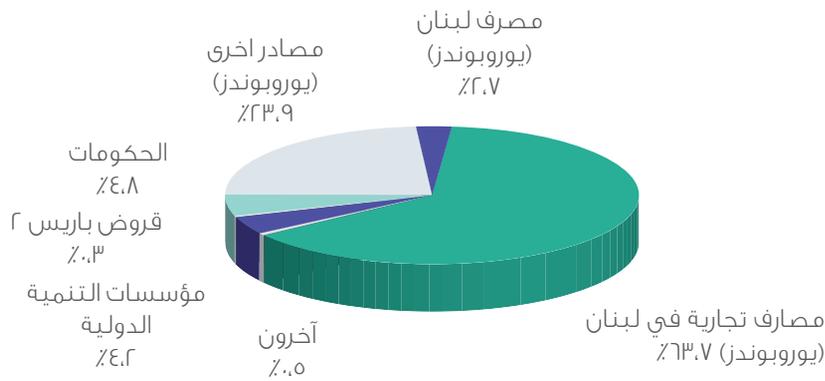
المصدر: مصرف لبنان

11-3 على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، انخفضت حصة المصارف إلى ٥١.٠% في نهاية العام ٢٠١٤ (٥٣.١% في نهاية العام ٢٠١٣) قابلها ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى ٣٢.٢% (٣٠.٥% في نهاية العام ٢٠١٣) والقطاع غير المصرفي إلى ١٦.٩% (١٦.٤% في نهاية العام ٢٠١٣). ويعود ذلك إلى الإقبال الضعيف للمصارف على الاكتتاب بسندات الخزينة من فئات ٣ أشهر حتى ٥ سنوات والاكتفاء إلى حدّ كبير بتجديد الاستحقاقات والاكتتاب بالسندات من فئة العشر سنوات. وكان مصرف لبنان يعوّض النقص عند الحاجة، فيتدخّل من وقت إلى آخر في السوق لخلق التوازنات.

مصادر تمويل الدين العام بالليرة اللبنانية نهاية العام ٢٠١٤ (%)



مصادر تمويل الدين العام بالعملة الأجنبية نهاية العام ٢٠١٤ (%)



المصدر: مصرف لبنان

12-3 وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملة الأجنبية، فقد انخفضت أيضاً محفظة المصارف في سندات اليوروبوندرز بقيمة ١,٣ مليار دولار وبلغت ١٦,٣١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ١٧,٦ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٣، نتيجة الاستحقاقات التي فاقت الاكتتابات بهذه السندات. وشكلت حصة المصارف في تمويل الدين بالعملة الأجنبية ٦٣,٧٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٦٧,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية المُصدرة في العام ٢٠١٤ (كما في آخر إصدار)

٣ أشهر	٦ أشهر	١٢ شهراً	٢٤ شهراً	٣٦ شهراً	٦٠ شهراً	١٢٠ شهراً
٤.٤٤%	٤.٩٩%	٥.٣٥%	٥.٨٤%	٦.٥٠%	٦.٧٤%	٧.٩٨%

المصدر: مصرف لبنان

13-3 وبنتيجة التطورات في سوق سندات الخزينة بالليرة، ارتفع قليلاً معدل الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية من ٦.٨٦٪ في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٦.٨٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤، في حين انخفض الأجل المثقّل للمحفظة من ١٢٧٤ يوماً (٣.٥ سنوات) إلى ١١٩٣ يوماً (٣.٣ سنوات). أمّا في سوق سندات اليوروبندز، فقد انخفضت الفائدة المثقّلة على هذه المحفظة من ٦.٥٠٪ في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٦.٤٠٪، كما انخفض الأجل المثقّل على هذه المحفظة من ٥٦٠ سنوات إلى ٥٣٥ سنوات في التاريخين المذكورين تبعاً.

أطلقت وزارة المال في كانون الثاني ٢٠١٥، استراتيجية متوسطة الأمد لإدارة الدين العام لفترة ٢٠١٤-٢٠١٢، والروزنامة الجديدة لإصدارات سندات الخزينة بالليرة اللبنانية تعتمد على إصدارات دورية للسندات الطويلة الأجل من فئات ٧، ١٠ و ١٢ سنة. وتهدف هذه الخطة إلى ضمان تلبية الاحتياجات التمويلية للحكومة، والالتزام بتسديد الاستحقاقات المترتبة على الدولة في أوقاتها والوصول إلى الأسواق المالية المختلفة، وذلك بأقل تكلفة ممكنة على المديّئين المتوسط والطويل وبما يتفق مع درجة مقبولة من المخاطرة، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والثقة مع المستثمرين ووكالات التصنيف العالمية. وسيتم العمل على تطوير الأهداف الموضوعية وتحديث الإستراتيجية المتوسطة الأجل للدين العام وفقاً لجدول زمني محدّد ولتطوّرات الأسواق، كما سيتمّ في المرحلة المقبلة إدراج الالتزامات الطارئة ضمن نطاق إدارة الدين العام، لما لذلك من أهمية وتأثير على مستوى الدين. ويمكن لإدارة الدين العام أيضاً المساهمة في تحقيق أهداف السياسة النقدية عبر تطوير منحني العائد على السندات بالعملة المحلية القصيرة والطويلة الأجل. وتجدر الإشارة إلى أن توافر الثقة دفع مصرف لبنان إلى إقرار إصدار شهادات إيداع لمدة ٢٠ و ٣٠ سنة في حال وجود حاجات نقدية بهدف الحفاظ على ثبات العملة والاستقرار التسليفي وتأمين المناخ المؤاتي الذي يسمح مستقبلاً للدولة بإدارة مرنة للدين العام وتتيح لها توزيع استحققاتها على آجال أطول، ما يخفّف الضغوط على السيولة ويساهم في خفض الفوائد.

رابعاً: السياسة والتطورات النقدية

1-4 بقي الوضع النقدي مستقرّاً إلى درجة كبيرة في العام ٢٠١٤، رغم الأداء الإقتصادي الضعيف في لبنان منذ العام ٢٠١١ والشغور في الرئاسة الأولى وشبه الشلل في سائر المؤسسات الدستورية والتحدّيات على الصعيد الأمني. واستطاعت السلطات النقدية مرّة جديدة، بالتعاون مع وزارة المالية والمصارف، توفير الإستقرار النقدي الذي يمثّل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في لبنان. وقد ساعد في حصول ذلك، إضافة إلى الثقة بمصرف لبنان والمرتبطة بعوامل عدّة، لا سيّما بإمكاناته المرتفعة، استمرار تدفّق الودائع بالأحجام الكافية، بدعم من تحويلات العاملين في الخارج، لتمويل الإقتصاد بقطاعيه العام والخاص والمحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي العملات الأجنبية. كما اتّخذ مصرف لبنان خلال العام ٢٠١٤ إجراءات وهندسات مالية عدّة مفضّلة في الفقرات اللاحقة مكّنته من توفير السيولة الضرورية بالعملات الأجنبية لتغطية حاجات الدولة والمحافظة لا بل تدعيم احتياطياته من العملات الأجنبية، ومن المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة على الليرة.

وسيساعده في ذلك إقرار القانون القاضي بالسماح للحكومة بزيادة سقف الإستدانة الجديدة بالعملات الأجنبية، ما يخفّف من الإعتماد عليه في تأمين العملات الأجنبية، إضافة إلى احتمال تراجع متوسط أسعار النفط العالميّة واليورو مقابل الدولار في العام ٢٠١٥ بالمقارنة مع العام الذي سبقه، ممّا يخفّف من العجز في المدفوعات الخارجية.

2-4 الوضع النقدي: سوق قطع مستقرّة، ارتفاع احتياطي مصرف لبنان، واستقرار معدّلات الفائدة

شهدت سوق القطع في العام ٢٠١٤ توازناً بين العرض والطلب واستقراراً بلا ضغوط تُذكر. وبقي معدّل الفائدة بين المصارف Interbank Rate في معظم الوقت عند مستواه المعلن والبالغ ٧,٥٪ أو عند مستوى قريب منه. واستطاع المصرف المركزي المحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي العملات الأجنبية لا بل زيادته إلى حوالي ٣٢,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٣١,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٣، هذا عدا توظيفاته في سندات اليوروبندز اللبنانية والسندات العالمية الأخرى التي ارتفعت بحسب تقديراتنا إلى حدود ٥,٥ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤. كما يمتلك مصرف لبنان مخزوناً ضخماً من الذهب، وضعه في المرتبة ١٩ عالمياً وفي المرتبة الثانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث احتياطيّات الدول بحسب لائحة "مجلس الذهب العالمي" الصادرة في آذار ٢٠١٥. علماً أنّ قيمة هذا المخزون استقرّت على حوالي ١١ مليار دولار في نهاية كلّ من العامين ٢٠١٤ و٢٠١٣ مع شبه استقرار سعر أونصة الذهب عالمياً في التاريخين المذكورين. وكما هو معلوم، تُعتبر الإحتياطيّات المكوّنة من العملات الأجنبية والذهب من العناصر الأساسية التي تدعم الثقة بالعملّة الوطنية. ويُعتبر مستوى احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية كافياً لمواجهة أيّة أزمة قد تطرأ، على صعيد آخر، بقيت معدّلات الفائدة مستقرّة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة لغاية الخمس سنوات مع البدء بتخفيض معدّلات الفائدة على السندات الطويلة الأجل، كما سنعود إلى ذلك لاحقاً. وجاءت معدّلات الفائدة على إصدارات اليوروبندز التي تمّت في العام ٢٠١٤ ولغاية شباط ٢٠١٥ متدنّية مقارنة مع إصدارات الدول التي تماثل مع لبنان بتصنيف مخاطرها.

3-4 عمليات تحويل الأجل... لإراحة السوق

في إطار الاستراتيجية الاحترازية المتبعة منذ سنوات عدّة من قِبَل السلطات النقدية والمالية، والتي ترمي إلى عدم ترك مبالغ كبيرة بالليرة والعملات الأجنبية تستحقّ في فترة قصيرة نسبياً، نشير إلى أنّ مصرف لبنان أجاز للمصارف أن تكتتب بإصدار اليوروبندز الأخير الذي تمّ في شباط ٢٠١٥ من خلال شهادات إيداع بالدولار قريبة الإستحقاق^١ ممّا لا يضغط أيضاً على سيولة العملات الأجنبية لديها، كما عمدت وزارة المالية في نيسان ٢٠١٤ إلى إصدار سندات خزينة بالدولار Eurobonds هدفت في جزء منها إلى استبدال قسم من استحقاقات العام ٢٠١٤. كما نذكر في هذا الإطار الإجازة للمصارف الإكتتاب بسندات الخزينة ذات الأجل الطويلة إمّا نقداً، وإمّا من خلال حسم شهادات الإيداع بالليرة التي أصدرها مصرف لبنان والتي تستحقّ قريباً. ونذكر بأنّ مصرف لبنان قام في الأشهر الأولى من العام ٢٠١٣ بعملية استبدال لجزء من شهادات الإيداع بالليرة التي تستحقّ في العاقبتين ٢٠١٣ و٢٠١٤، بشهادات أخرى لأجل أطول. ويتفادى البنك المركزي من خلال هذه العمليات، من جهة، التخفيف من "تقييد" الدين بالليرة اللبنانية، ومن جهة ثانية، التخفيف من الضغط على احتياطي العملات الأجنبية لديه كما أسلفنا.

4-4 ودائع بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان، وشهادات إيداع بالدولار... لتدعيم احتياطياته

تدعم ودائع المصارف بالعملات الأجنبية لدى المصرف المركزي احتياطياته بالعملات الصعبة، وهي تشكّل أساس الإستقرار النقدي، أي أساس استقرار القوّة الشرائية لليرة اللبنانية. وقد ارتفعت ودائع المصارف التجارية بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان على نحو ملحوظ في العام ٢٠١٤، بما يزيد عن ٧ مليارات دولار بحسب تقديراتنا، وكانت العامل الرئيسي لتدعيم احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية في العام المذكور^٢. واتخذ قسم منها شكل Repo على شهادات الإيداع. فقد أطلق مصرف لبنان في بداية العام ٢٠١٤ هندسة مالية جديدة قضت بإنشاء منصّة Platform للتعامل بالودائع القصيرة الأجل حتى ستّة أشهر والتي تستند إلى أوراق لديه. وهي عملية شراء وإعادة بيع Repo بفوائد تعكس الإنترنت على الدولار^٣ في سوق بيروت، حيث يتولى المصرف المركزي تحديد معدّلات الفائدة عليها لتبقى تحت السيطرة. وتساعد هذه الهندسة المصرف المركزي على إدارة السيولة.

كما استمرّ مصرف لبنان في العام ٢٠١٤ في إصدار شهادات إيداع بالدولار، وذلك بقيمة قاربت المليارتي دولار. غير أنّ المحفظة القائمة لشهادات الإيداع بالدولار تراجعت قليلاً من ٨.٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٧.٨ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤، بسبب حصول استحقاقات في العام ٢٠١٤ بقيمة فاقت الإصدارات الجديدة. وبالطبع، تساهم هذه الإجراءات في المحافظة على مستوى مرتفع من احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية.

5-4 شهادات الإيداع بالليرة... للتحكّم بالسيولة والمحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة

تراجعت محفظة شهادات الإيداع بالليرة التي يصدرها مصرف لبنان من ٣٣٨١٥ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٢٩٦٧٥ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٤. وقد جاء هذا التراجع بعد تسجيلها ارتفاعاً ملحوظاً فاق الـ ١٠ آلاف مليار ليرة في العام ٢٠١٣، مع العلم أنّ العام ٢٠١٤ شهد بدوره إصدارات كبيرة لشهادات الإيداع، ولو بكثافة أدنى منها في العام ٢٠١٣. ويعود ذلك إلى استحقاقات

١ شهادات إيداع دولية أصدرها مصرف لبنان في نيسان ٢٠٠٥ وتستحق في نيسان ٢٠١٥.

٢ نفّذ مصرف لبنان في عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣ عمليات استبدال لجزء من محفظته من سندات الخزينة بالليرة بأخرى بالعملات الأجنبية (Eurobonds). تلتها عمليات بيع للمحافظ إلى المصارف في العام ٢٠١٣ بقيمة بلغت بحسب التقديرات ٤.٥ مليارات دولار، وساهمت على نحو كبير في تعزيز احتياطيات مصرف لبنان في العام ٢٠١٣.

٣ هناك أيضاً عمليات Repo مماثلة بالليرة بشكلها المعهود

بقيمة أكبر لشهادات ايداع كانت قد أُصدرت في العام ٢٠٠٩. وتركزت الإصدارات الجديدة في العام ٢٠١٤ على الفئات الطويلة الأجل، هذا بالإضافة إلى أحجام محدودة نسبياً من فئتي الـ ٤٥ يوماً و٦٠ يوماً. ومكّنت إصدارات شهادات الإيداع المصرف المركزي من التحكم بالسيولة بالليرة لدى القطاع المالي، كما ساعدت أيضاً في المحافظة على استقرار معدّلات الفائدة بالليرة، ومنها على سندات الخزينة اللبنانية دون الـ ٧ سنوات.

وفي خطوة إيجابية هدفت إلى تحفيز المصارف على المزيد من الإكتتاب بسندات الخزينة المُصدرة دورياً وبالتالي التخفيف من تدخّل مصرف لبنان في السوق الأوليّة للسندات، بادر هذا الأخير في نيسان ٢٠١٤ إلى تخفيض معدّلات الفائدة على شهادات الإيداع الطويلة الأجل التي يُصدرها بواقع ٢٦ نقطة أساس كما يبيّنه الجدول أدناه. وللهدف ذاته، وتمهيداً لخفض الفوائد الطويلة الأجل على سندات الخزينة الطويلة الأجل، والتي أصبحت تُصدر على نحو دوري منذ الشهر الأول من العام ٢٠١٥، خفّض المصرف المركزي مجدّداً معدّلات الفائدة على الشهادات التي يُصدرها، وذلك بين ٢٦ و ٩٢ نقطة أساس كما يتبيّن من الجدول أدناه، مع توقّع استقرارها حتى نهاية العام ٢٠١٥.

معدّلات الفائدة على شهادات الإيداع بالليرة بحسب الفئات

١٢ سنة	١٠ سنوات	٨ سنوات	٧ سنوات	٦٠ يوماً	٤٥ يوماً	
٪٨.٧٤	٪٨.٢٤	٪٧.٨	٪٧.٦	٪٣.٨٥	٪٣.٥٧	كانون الثاني- آذار ٢٠١٤
٪٨.٤٨	٪٧.٩٨	٪٧.٥٤	٪٧.٣٤	٪٣.٨٥	٪٣.٥٧	نيسان ٢٠١٤
٢٦ -	٢٦ -	٢٦ -	٢٦ -	-	-	التخفيض- نقطة أساس
٪٧.٥٦	٪٧.٤٦	٪٧.٢٢	٪٧.٠٨	٪٣.٨٥	٪٣.٥٧	كانون الثاني ٢٠١٥
٩٢ -	٥٢ -	٣٢ -	٢٦ -	-	-	التخفيض- نقطة أساس

شهادات إيداع لمُدّة ٣٠ عاماً- بالليرة والدولار

في جديد فئات شهادات الإيداع، بدأ مصرف لبنان في آذار ٢٠١٥ بإصدار شهادات إيداع بالليرة والدولار الأميركي لمُدّة ٣٠ سنة. وتهدف هذه الإصدارات الطويلة الأجل إلى تكملة مفهوم منحني العوائد yield curve، وإلى إدارة أفضل للسيولة كما إلى تطوير السوق المالية.

6-4 تدخّل مصرف لبنان في السوق الأوليّة لسندات الخزينة بالليرة، وإصدارات من الفئات الطويلة الأجل... لتأمين استقرار معدّلات الفائدة

مرّة جديدة، ساهم كل من تدخّل مصرف لبنان شارباً سندات الخزينة بالليرة في السوق الأوليّة، وإصدار وزارة المالية مزيداً من سندات الخزينة الطويلة الأجل بشكل غير دوري، بالتنسيق المباشر مع مصرف لبنان، في تأمين القسم الأكبر من حاجات الدولة التمويلية بالليرة في العام ٢٠١٤، كما ساهما على نحو كبير في بقاء معدّلات الفائدة مستقرّة في العام المذكور على جميع فئات سندات الخزينة دون الـ ٧ سنوات.

بالفعل، سجّلت محفظة مصرف لبنان من سندات الخزينة بالليرة ارتفاعاً إلى ١٩٤٥٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ١٦٧٦١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٣، لترتفع حصة المصرف المركزي إلى ٣١,٨٪ من إجمالي محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٣٠,١٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

كما أصدرت وزارة المالية، بالتنسيق مع مصرف لبنان، سندات خزينة بالليرة من فئة الـ١٠ سنوات حسبما هو مفضّل في مكان آخر من هذا التقرير. ونذكر بأنّ المصرف المركزي أجاز للمصارف أن تكتتب بالإصدارات الطويلة الأجل إمّا نقداً وإمّا من خلال تسييل شهادات الإيداع التي أصدرها مصرف لبنان (والتي تستحقّ قريباً)، ما يخدم أهدافاً عدّة، إذ يسمح بالتخفيف من حجم استحقاقات شهادات الإيداع القريبة على مصرف لبنان كما سبق وأشرنا إليه، ويخفّف من كلفة شهادات الإيداع بالليرة على المصرف المركزي، كما يحول ذلك دون سحب سيولة إضافية من السوق.

ونشير في هذا السياق إلى أنّ وزارة المالية قرّرت في كانون الثاني ٢٠١٥ إصدار سندات خزينة طويلة الأجل على نحو دوري، كما سبق وتطرّقنا إليه. وقد أصدرت في الفصل الأول من العام ٢٠١٥ سندات من فئات الـ٧ والـ١٠ سنوات بمعدّلات فائدة مماثلة للفوائد المعتمدة على شهادات الإيداع بعد تخفيضها. وتعتبر هذه الخطوة إيجابية، لأنّ من شأنها تحفيز المصارف على زيادة الإكتتاب بسندات الخزينة والتخفيف من الإعتماد على مصرف لبنان، الذي كان يعمل في المقابل على استيعاب سيولة المصارف بالليرة عبر إصدار شهادات الإيداع بكلفة مرتفعة. وبهذه الخطوة، ستعكس معدّلات الفائدة على سندات الخزينة بشكل أفضل شروط السوق لتمويل الدولة، كما ستصبح عملية تمويل الدولة أكثر شفافية.

7-4 الكتلة النقدية

تباطأ معدّل نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3) إلى ٥,٩٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٦,٩٪ في العام ٢٠١٣، لتكون المعدّلات المسجّلة في فترة السنوات ٢٠١١-٢٠١٤ معتدلة نسبياً مقارنةً مع المعدّلات المسجّلة في السنوات التي سبقت. ووصلت الكتلة النقدية M3 إلى ١٧٧٣٩٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤، وتراجع معدّل دولرتها على نحو بسيط من ٥٨,٩٧٪ في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٥٨,٦٢٪ في نهاية العام ٢٠١٤. ويمكن تلخيص أبرز العناصر التي ساهمت في زيادة الكتلة النقدية في العام ٢٠١٤ والبالغة ٩٨٢٦ مليار ليرة كالآتي:

تطوّر الكتلة النقدية وعناصر تغطيتها (نهاية الفترة- مليار ليرة)

التغيّر (%) ٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٤	التغيّر (%) ٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١٣	٢٠١٢	
٦٨١ +	٨٣٠١	٥١٧+	٧٦٢٠	٧١٠٤	السيولة الجاهزة بالليرة (١م)
٤٦٥١ +	٧٣٤٠٠	٣٦٧٢+	٦٨٧٤٩	٦٥٠٧٧	الكتلة النقدية بالليرة (٢م)
٩٨٢٦ +	١٧٧٣٩٧	١٠٧٧٤ +	١٦٧٥٧١	١٥٦٧٩٧	الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بالليرة وبالعملات الأجنبية (٣م)
					عناصر التغطية
٢٨٩٤-	٥٣٦٦١	٧٨٨٢-	٥٦٥٥٥	٦٤٤٣٧	الموجودات الخارجية الصافية
٢٣٠-	١٦٥٠٩	٦٣٤٥-	١٦٧٣٩	٢٣٠٨٣	منها: ذهب
٢٦٦٤-	٣٧١٥٣	١٥٣٧-	٣٩٨١٧	٤١٣٥٤	موجودات خارجية صافية غير الذهب
٣٦٥٨ +	٦٣٢٢٦	٤٩٧٢ +	٥٩٥٦٨	٥٤٥٩٦	التسليفات الصافية للقطاع العام
٢٨٠ +	٨١٤٦-	٦٢٨٢ +	٨٤٢٦-	١٤٧٠٨-	فروقات القطع
٥٢٦٨ +	٧١٢١٧	٦٢٥٩ +	٦٥٩٤٩	٥٩٦٩٠	التسليفات للقطاع الخاص
٣٥١٤ +	٢٥٦١-	١١٤٣ +	٦٠٧٦-	٧٢١٩-	بنود أخرى صافية

المصدر: مصرف لبنان

ارتفعت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم بحوالي ٥٢٦٨ مليار ليرة، مواصلةً ارتفاعها إنّما بوتيرة أدنى من تلك المسجّلة في العام ٢٠١٣، وكانت المساهم الأبرز في زيادة الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (M3). كذلك، ازدادت التسليفات الصافية للقطاع العام بما مقداره ٣٦٥٨ مليار ليرة، أي بأقل من ارتفاعها في العام الذي سبق، فكانت المساهم الثاني الأكبر في زيادة الكتلة النقدية (M3). كما ارتفعت البنود الصافية الأخرى من ميزانية الجهاز المصرفي بما مقداره ٣٥١٤ مليار ليرة، وهي تمثل تنقيد ذمم مالية، لتساهم بدورها إيجاباً في خلق النقد. في المقابل، كان لتراجع الموجودات الخارجية الصافية للجهاز المصرفي من دون الذهب، والذي بلغ

حوالي ٢٦٦٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٤، أي ما يوازي ١.٨ مليار دولار أميركي، أثر انكماشه واضح على الكتلة النقدية، ما ساهم بدرجة كبيرة في نموها المعتدل، في إشارة إلى استمرار منحنى التراجع الذي سجّله هذه الموجودات في السنوات الثلاث التي سبقت.

8-4 التضخم

تمّ احتواء معدّل التضخم عند حدود ١.٩٪ في العام ٢٠١٤ بحسب دراسة "مؤشّر أسعار الإستهلاك" الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي مقابل ٤.٨٪ في العام ٢٠١٣. وجاء معدّل التضخم أكثر اعتدالاً في العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع العام الذي سبق، في ظلّ ضعف نمو الطلب الداخلي بشكل عام (مقارنة مع الإنتاج الممكن تحقيقه) وتراجع أسعار المواد الغذائية وأسعار النفط عالمياً واستقرار السعر الواسطي لليورو مقابل الدولار. في ما خصّه، يعمل مصرف لبنان دوماً على مراقبة وتعقيم السيولة بهدف ضبط الضغوط التضخّمية التي يمكن أن تنتج عنها.

9-4

ومن المتوقع في العام ٢٠١٥ أن تزول الضغوط التضخّمية الناتجة عن عوامل خارجية بحيث يتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ معدّل التضخم ١.١٪ في العام ٢٠١٥. ومن المتوقع أيضاً أن يكون متوسط أسعار النفط في العام ٢٠١٥ أدنى منه في العام ٢٠١٤، بعد التراجع الحادّ الذي سجّله أسعار النفط منذ حزيران ٢٠١٤ ولغاية منتصف كانون الثاني ٢٠١٥. كما تُشير التوقعات بخصوص أسعار المواد الغذائية عموماً إلى استمرار تراجعها في العام ٢٠١٥، وقد سجّلت بالفعل تراجعاً في الفصل الأول من العام المذكور. يُضاف إلى ذلك احتمال قوي ببقاء اليورو خلال العام ٢٠١٥ عند مستوى منخفض مقابل الدولار الأميركي بعد تراجع الملحوظ في الفصل الأول من العام المذكور.

في المقابل، قد يتأثر معدّل التضخم سلباً بانعكاسات إقرار سلسلة الرتب والرواتب، إن حصلت، على أسعار السلع والخدمات.

10-4

كما استمرّ مصرف لبنان في اتّخاذ إجراءات أو هندسات مالية تساعد على نمو الإقتصاد من خلال السماح للمصارف باستعمال الاحتياطي الإلزامي، وكان قد وقر في السنوات الأخيرة حزمة إضافية من التحفيزات تمثّلت على نحو خاصّ بضخ سيولة بفوائد متدنّية للمصارف بغية إعادة إقرارها للأشهر والمؤسسات في فترة يُسجّل فيها الإقتصاد معدّلات نمو ضعيفة. فبات مصرف لبنان إسوةً بالسياسات النقدية التوسّعية التي تلجأ إليها المصارف المركزية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان يُمارس سياسة نقدية تهدف بوضوح إلى دعم النمو الإقتصادي وخلق فرص العمل.

خامساً: المدفوعات الخارجية

ميزان المدفوعات

1-5 تراجع العجز المقدّر في ميزان الحساب الجاري في لبنان على نحو بسيط إلى حوالي ١٢,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٤ بحسب تقرير "أفاق الإقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في نيسان ٢٠١٥، مقابل ١٢,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٣، كما تراجعت قليلاً نسبتته من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٤,٩٪ مقابل ٢٦,٧٪ في العامين المذكورين على التوالي. **وتجدر الإشارة إلى حصول تعديل كبير في أرقام صندوق النقد الدولي المتعلقة بميزان الحساب الجاري، لتأخذ بعين الاعتبار مراجعة وتخفيض أرقام حساب الخدمات للسنوات الأخيرة من قبل مصرف لبنان.** ومن المرجح أن يكون تراجع العجز البسيط في ميزان الحساب الجاري في العام ٢٠١٤ قد نتج عن تراجع عجز الميزان التجاري ولو قليلاً في العام المذكور، واحتمال ارتفاع كل من ميزان الخدمات وحساب التحويلات الجارية^٥.

مكوّنات ميزان الحساب الجاري

بحسب آخر المعطيات المتوافرة الصادرة عن مصرف لبنان، والتي تغطّي أوّل ثلاثة فصول من العام ٢٠١٤، بلغ العجز في ميزان السلع ١١,٦ مليار دولار أميركي^٦، مقابل فائض في ميزان الخدمات بلغ حوالي ملياري دولار وفائض في حساب التحويلات الجارية يقارب ١,٧ مليار دولار وفائض في حساب الدخل يناهز ١,٠ مليار دولار، ليكون العجز في ميزان الحساب الجاري قد بلغ حوالي ٧,٨ مليارات دولار.

ومن المحتمل أن يساهم تراجع أسعار النفط والسلع الأخرى وتراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار^٧ في خفض عجز الميزان الجاري في العام ٢٠١٥. وقد توقع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول الإقتصاد العالمي أن يتراجع هذا العجز بالقيمة المطلقة على نحو بسيط إلى ١٢,١ مليار دولار في العام ٢٠١٥ وأن تتراجع نسبتته من الناتج المحلي الإجمالي قليلاً إلى ٢٢,٢٪.

2-5 قبل أن نتطرق إلى الميزان التجاري للسلع بالتفصيل في نهاية هذه الفقرة، نشير في موضوع ميزان الخدمات إلى أنّ الحركة السياحية سجّلت تحسّناً ولو متواضعاً في العام ٢٠١٤ بعد تراجعها الملحوظ في السنوات الثلاث التي سبقت. فقد ارتفع عدد السياح الوافدين إلى لبنان بحسب إحصاءات وزارة السياحة بنسبة ٦,٣٪ في العام ٢٠١٤ ليبلغ ١٣٥٤٦٤٧ سائحاً، لكنّه يبقى بعيداً عن المستوى القياسي المسجّل في العام ٢٠١٠ والبالغ حوالي ٢,٢ مليون سائح. واستقرّ معدّل إشغال فنادق بيروت من فئتي ٤ و٥ نجوم بحسب شركة إرنست إنديونغ Ernst and Young على ٥٢,٠٪ في كل من العامين ٢٠١٤ و٢٠١٣، مقارنة مع ٦٧,٠٪ في العام ٢٠١٠. وقد جاء تراجع الحركة السياحية في السنوات الأخيرة بشكل خاص نتيجة عدم الاستقرار الأمني في لبنان والدعوات التي وجّهها سابقاً عدد من الحكومات العربية إلى رعاياها لتجنّب زيارة لبنان، وأيضاً نتيجة تراجع السفر برّاً بسبب ارتفاع المخاطر المرافقة له مع تأزم الوضع الأمني في سورية.

^٥ إستناداً إلى نتائج ميزان المدفوعات لغاية أيلول ٢٠١٤ الصادرة من مصرف لبنان، وهي آخر المعطيات المتوافرة حتى تاريخه.
^٦ يختلف العجز في الميزان التجاري المسجل في ميزان المدفوعات عن العجز المنشور من قبل الجمارك اللبنانية، إذ تضاف إلى الصادرات المعلنة من قبل المصدر المشار إليه ما يلي: السلع المعاد تصديرها، السلع المصدرة بشكل مؤقت لتحويلها (إعادة تدوير) أو المعاد تصديرها بعد تجهيزها محلياً، وإصلاح السلع.

^٧ الذي يخفّف فاتورة الواردات السلعية من منطقة اليورو والتي شكّلت حصّتها ٣٣,٧٪ من إجمالي قيمة الواردات السلعية في العام ٢٠١٤.

3-5 وارتفعت تحويلات العاملين في الخارج إلى لبنان بنسبة ١٣,٢٪ في العام ٢٠١٤ لتصل إلى حدود ٨,٩ مليارات دولار بحسب تقديرات البنك الدولي الأخيرة^٨، مقابل ٧,٩ مليارات دولار في العام ٢٠١٣ و٦,٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٢، مع العلم أنّها تختلف أحياناً عن تقديرات صندوق النقد الدولي. وقد عزا البنك الدولي ارتفاع تحويلات العاملين في الخارج في العام ٢٠١٤ إلى التحويلات المرسلة إلى اللاجئين السوريين في لبنان من ذويهم في الخارج، مع العلم أنّ جزءاً منها يعود ويدخل إلى سورية، فضلاً عن تحسّن النشاط الاقتصادي في بعض البلدان التي تستضيف المغتربين اللبنانيين مثل الولايات المتحدة الأميركية. وشكّلت تحويلات العاملين إلى لبنان حوالي ١٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٤ مقابل حوالي ١٧,٠٪ في العام ٢٠١٣، وهي من النسب المرتفعة في العالم والأعلى في المنطقة. ويحتل لبنان المرتبة الثانية عالمياً من حيث التحويلات للفرد الواحد Remittances per Capita والمرتبة ١٣ من حيث نسبة التحويلات إلى الناتج. ويعكس انتظام ومستوى هذه التحويلات حجم الإنتشار اللبناني في جميع أقطار العالم، والكفاءة العالية التي يتمتّع بها هذا الإنتشار في شتى المجالات ووفائه لبلده وأهله. وكانت تحويلات العاملين في لبنان إلى الخارج قد بلغت، بحسب آخر المعطيات المتوافرة والصادرة عن البنك الدولي، حوالي ٤,٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٣. فتكون التحويلات الصافية إلى لبنان قد غطت زهاء ١٨٪ من العجز في الميزان التجاري للسلع.

4-5 ويموّل هذا العجز الكبير في ميزان الحساب الجاري في لبنان، والذي يتحكّم به إلى درجة كبيرة العجز الضخم في الميزان التجاري، من خلال الفائض في الحساب الرأسمالي والمالي، أي من خلال تدفق رساميل صافية بأشكال متعدّدة من استثمارات مباشرة، واستثمارات في المحافظ المالية، وودائع لدى المصارف، وقروض صافية من الخارج للقطاعين العام والخاص وغيرها. وانطلاقاً من مستويات العجز في الميزان الجاري التي قدّرها صندوق النقد، وهي معطيات تبقى دائماً قابلة للتعديل، وأرقام ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف لبنان، تكون هذه الرساميل الصافية المتدفّقة إلى لبنان قد بلغت في العام ٢٠١٤ حوالي ١١ مليار دولار، أي زهاء ٢٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل حوالي ١١,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٣ (٢٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

5-5 على صعيد **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**، والتي غالباً ما يختلف تقدير حجمها بشكل كبير بين مصدر وآخر، أجمعت تقارير عدّة على انخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى لبنان في السنوات الأخيرة نتيجة الضغوط على الصعيدين الداخلي والإقليمي. وكان تقرير الأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD) الأخير حول الاستثمارات في العالم قد أشار إلى أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية الوافدة إلى لبنان تراجعت إلى حوالي ٢,١ مليار دولار في العام ٢٠١٣ (٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بحسب آخر المعطيات المتوافرة، مقابل ٣,١ مليارات دولار في العام ٢٠١٢، في حين بلغت الاستثمارات الأجنبية المتدفّقة ٢,٨ مليار دولار في العام ٢٠١٣ (٦,٠٪ من الناتج) مقابل حوالي ٣,٧ مليارات دولار في العام ٢٠١٢. ويشار إلى أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة تموّل عادةً جزءاً كبيراً من عجز الحساب الجاري، وهي تتركز في معظمها في القطاع العقاري، ما يجعلها تختلف عن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من دول ناشئة مماثلة، حيث تكون متنوّعة وتطال قطاعات اقتصادية عدّة.

^٨ رفع البنك الدولي تقديراته المتعلّقة بتحويلات العاملين في العام ٢٠١٤ إلى ٨,٩ مليارات دولار من تقديرات سابقة بلغت ٧,٧ مليارات دولار، كما رفع تقديراته العائدة للعام ٢٠١٣ إلى ٧,٩ مليارات دولار من تقديرات سابقة بلغت حوالي ٧,٦ مليارات دولار، في حين خفّض تقديرات العام ٢٠١٢ إلى ٦,٧ مليارات دولار من ٦,٩ مليارات دولار.

6-5 في المحصلة وللسنة الرابعة على التوالي، لم تستطع الرساميل الوافدة الصافية في العام ٢٠١٤ تغطية العجز في ميزان الحساب الجاري، بعكس المنحى الذي كان سائداً في فترة ٢٠٠٢-٢٠١٠. ويعود ذلك لأسباب عدّة، منها بقاء الواردات السلعية عند مستوى مرتفع نسبياً، ومنها ما يتعلّق بالأوضاع السياسية المتشنّجة في لبنان والتطورات في سورية وتأثيرها سلباً على السياحة والتصدير، أي أيضاً على الحساب الجاري، من جهة، وعلى حساب رأس المال الذي يتضمّن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من جهة أخرى. فنتج عجز في ميزان المدفوعات بلغت قيمته حوالي ١,٤ مليار دولار في العام ٢٠١٤، مقابل عجز أدنى بلغ حوالي ١,١ مليار دولار في العام ٢٠١٣. ويعكس هذا العجز في ميزان المدفوعات المستجدّات الظرفية والتطوّرات القائمة في المنطقة. في المقابل، راكم لبنان في مرحلة سابقة حجماً كبيراً من المدخّرات بالعملات الأجنبية يسمح بتمويل عجوزات بالمستوى المسجّل خلال السنوات الأربع الماضية. لكنّ هذا لا يعني عدم التعامل مع الموضوع برؤية وسياسات جديدة لتدارك إضعاف أو استنزاف الإحتياطيات بالعملات الأجنبية والإضطرار إلى زيادة الدين الخارجي ورفع معدّلات الفوائد.

التجارة الخارجية

7-5 تراجعت قيمة الواردات السلعية بحسب المركز الآلي الجمركي إلى حوالي ٢٠,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٤ مقابل ٢١,٢ مليار دولار في العام ٢٠١٣، أي بقيمة ٧٣٤ مليون دولار وبنسبة ٣,٥٪. ويعود ذلك، من جهة أولى، إلى تراجع الأسعار العالمية لعدد من السلع، من نפט ومواد غذائية وغيرها، ما ساهم في تقليص فاتورة الإستيراد. ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر أنّ قيمة الواردات من المنتجات المعدنية، والتي تتألّف بغالبيتها من المشتقات النفطية، قد تراجعت في العام ٢٠١٤ بما قدره ٢٢٣ مليون دولار في حين ازدادت الكمّيات المستوردة منها بنسبة ٤,٦٪. كما يعود ذلك، من جهة ثانية، إلى تراجع كل من قيمة الواردات من الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (-٤,٢ مليون دولار) ومن معدّات النقل (-٢٣٨ مليون دولار) والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة (-١٦٠ مليون دولار)، والمرتبطة إلى حدّ ما بتراجع حركة تصديرها.

كما سجّلت الكمّيات المستوردة تراجعاً نسبته ٢,٦٪ لتصل إلى ١٥٤٥٢ ألف طن في العام ٢٠١٤ مقابل ١٥٨٦٨ ألفاً للعام الذي سبق. وكان قد سجّل مستوى قياسياً، ويبيّن التدقيق في الكمّيات المستوردة من السلع مدى تأثير المجموع بتغيّرات في بعض أنواعها التي تزن كثيراً، ومنها "المصنوعات من حجر، جبس، اسمنت" والتي تراجعت بنسبة ٤٣٪ (-٩,٩ آلاف طن) والمنتجات المعدنية التي ازدادت بنسبة ٤,٦٪ (+ ٣٢٧ ألف طن). وإذا استثنينا على سبيل المثال كل من السلع المذكورة، تكون الكمّيات المستوردة من جميع الأنواع الأخرى من السلع قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ٢,٥٪ في العام ٢٠١٤.

وعليه، يمكن القول بأنّ حركة الواردات السلعية كانت أقلّ سلبية في العام ٢٠١٤ مما بدت عليه في الإنطباع الأولي، وبأنّ التراجع الحقيقي للإستيراد طاول بوجه خاص السلع الإستهلاكية المَعْمُرة والسلع المستوردة بهدف الإستثمار، متأثراً باستمرار الأداء الإقتصادي الضعيف في لبنان.

٩ ترافق تراجع قيمة الواردات من الآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية ومعدّات النقل مع تراجع كمية استيرادها. ١٠ وإذا استثنينا إضافة إلى النوعين المذكورين كلاً من: معدّات النقل، منتجات صناعة الأغذية، والأجهزة والمعدّات الكهربائية، تكون الكمّيات المستوردة من جميع الأنواع الأخرى من السلع قد سجّلت ارتفاعاً نسبته ٥,١٪.

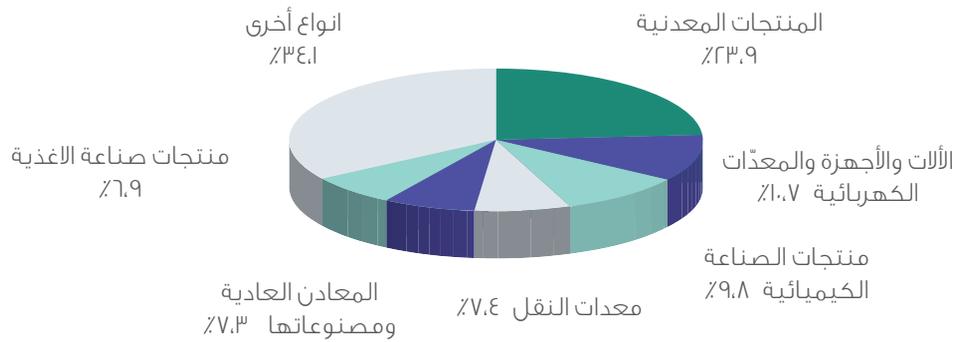
الواردات السلعية

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٢.٤٩٤	٢١٢٢٨	٢١٢٨٠	القيمة- مليون دولار
٣,٥-	,٢-	٥,٦+	نسبة التغيّر- %
١٥٤٥٢	١٥٨٦٨	١٥٦٢٣	الكميات- ألف طن
٢,٦-	١,٦+	٣,٨+	نسبة التغيّر- %

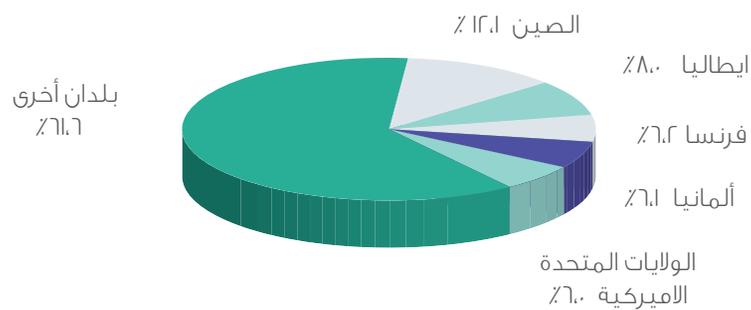
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويختصر الرسمان البيانيان أدناه توزع الواردات السلعية بحسب أنواعها وبحسب دول المنشأ في العام ٢٠١٤.

أبرز أنواع الواردات السلعية - الحصة من المجموع في العام ٢٠١٤



أبرز بلدان منشأ الواردات السلعية اللبنانية - الحصة من المجموع في العام ٢٠١٤



المصدر: المركز الآلي الجمركي

8-5 على صعيد آخر، تراجع قيمة الصادرات السلعية بشكل واضح للسنة الثانية على التوالي إلى ٣٣١٣ مليون دولار في العام ٢٠١٤ مقابل ٣٩٣٦ مليون دولار في العام ٢٠١٣، أي بقيمة ٦٢٣ مليون دولار وبنسبة ١٥,٨٪. وقد نتج التراجع الكبير لقيمة الصادرات السلعية بوجه خاص عن تراجع قيمة الصادرات من المنتجات المعدنية (- ٣١٤ مليون دولار) بعد أن ازدادت على نحو استثنائي في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ بسبب تصديرها إلى سورية، وعن استمرار تراجع قيمة الصادرات من الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (- ٢٢٨ مليون دولار) إلى كل من جنوب افريقيا وسويسرا والإمارات العربية. كما نتج أيضاً عن تراجع قيمة الصادرات من المعادن العادية ومصنوعاتها (- ١٥٣ مليون دولار) وبدرجة أقل عن تراجع قيمة الصادرات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (- ٦٢ مليون دولار).

لذلك، وعند استثناء المنتجات المعدنية والأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، تكون قيمة الصادرات السلعية الأخرى قد سجّلت تراجعاً معتدلاً نسبته ٢,٩٪، وذلك تحت تأثير تراجع قيمة (وكميّة) الصادرات من المعادن العادية ومصنوعاتها والآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية.

كما تراجعت الكمّيات المصدّرة في العام ٢٠١٤ على نحو كبير بما نسبته ١٩,٥٪ إلى ٢٢٣٦ ألف طن. وقد تأثّر المجموع بالتغيّرات في بعض أنواع السلع التي تزن كثيراً. فالكمّيات المصدّرة من المنتجات المعدنية (أي المشتقات النفطية) تراجعت على نحو كبير بحوالي ٤٤٤ ألف طن. كما انخفضت الكمّيات المصدّرة من المعادن العادية ومصنوعاتها بحوالي ١٦٤ ألف طن، في المقابل ارتفعت الكمّيات المصدّرة من عدد من المنتجات، ولا سيّما منتجات الصناعة الكيماوية بحوالي ٧٢ ألف طن. وبالتالي، إذا استثنينا المنتجات المعدنية، تكون كمّية الصادرات من السلع الأخرى قد تراجعت بنسبة ٤,٥٪ فقط. وعند استثناء كل من المنتجات المعدنية والمعادن العادية ومصنوعاتها على سبيل المثال، تكون الكمّية المصدّرة من السلع الأخرى قد سجّلت ارتفاعاً بنسبة ٤,٢٪.

في الخلاصة، إنّ الدخول في تفاصيل الأرقام يُشير أقلّه إلى أنّ كمّية - كما قيمة - الصادرات السلعية لم تشهد في العام ٢٠١٤ تراجعاً دراماتيكياً، بل إنّها سجّلت تراجعاً أكثر اعتدالاً مما تركه الإنطباع الأولي.

الصادرات السلعية إلى الدول العربية

تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى الدول العربية، والتي تُعتبر السوق الرئيسية لتصريف السلع اللبنانية، إلى ١٧٢٩ مليون دولار في العام ٢٠١٤ مقارنة مع ٢٠٢٠ مليون دولار في العام ٢٠١٣ والذي كان مستوى قياسياً، أي بقيمة ٢٩١ مليون دولار وبنسبة ١٤,٤٪. كما تراجعت الكمّيات المصدّرة إلى الدول العربية في العام ٢٠١٤ على نحو لافت وبنسبة ٢٠,٠٪ ولكن عند الدخول في التفاصيل، نجد أنّ نسب التراجع المذكورة لا تعبر عن حقيقة الوضع، إذ أنّ انخفاض كل من قيمة وكمّية هذه الصادرات في العام ٢٠١٤ قد نتج بشكل شبه كامل عن تراجع تصدير المنتجات المعدنية إلى سورية. وعند استثناء سورية، يكون التصدير إلى الدول العربية الأخرى قد سجّل تراجعاً بنسبة ٠,٦٪ من حيث القيمة وبنسبة ١,٧٪ من حيث الكمّيات المصدّرة. وعليه، يمكن القول بأنّ الصادرات إلى الدول العربية بقيت متماسكة حتى نهاية العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع مستواها قبل الأزمة السورية.

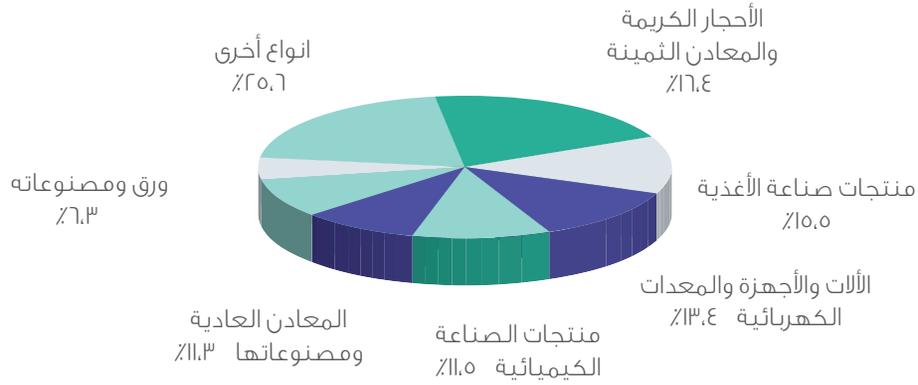
الصادرات السلعية

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٣٣١٣	٣٩٣٦	٤٤٨٣	القيمة- مليون دولار
١٥,٨-	١٢,٢-	٥,١+	نسبة التغيّر- %
٢٢٣٦	٢٧٧٦	٢٦٠٢	الكميات- ألف طن
١٩,٥-	٦,٧+	٤,٢-	نسبة التغيّر- %

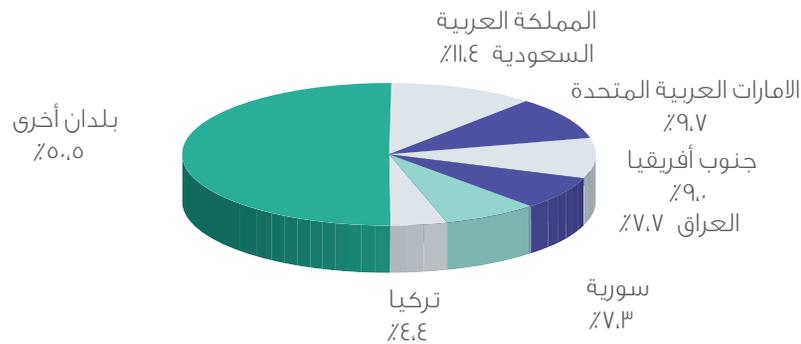
المصدر: المركز الآلي الجمركي

ويضيء الرسمان البيانيّان أدناه على أبرز أنواع الصادرات السلعية اللبنانية وأبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في العام ٢٠١٤.

أبرز أنواع الصادرات السلعية - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٤

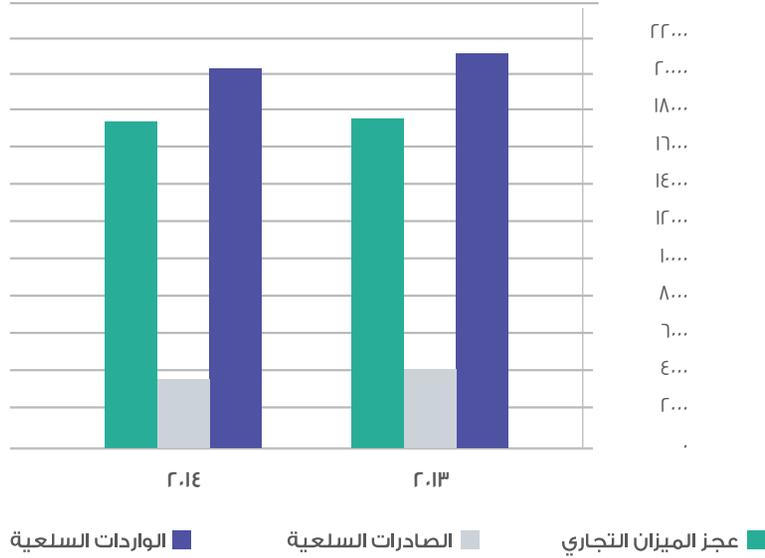


أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع - الحصّة من المجموع في العام ٢٠١٤



المصدر: المركز الآلي الجمركي

تجارة لبنان الخارجية (مليون دولار)



المصدر: المركز الآلي الجمركي

سادساً: المصارف وتمويل الاقتصاد

1-6 في ظلّ مناخ عمل غير مؤاتٍ، حدّ كلٌّ من تراجع التدفّقات المالية من الخارج وضعف الحركة الاقتصادية (وبالتالي ضعف الحاجات التمويلية) من توسّع إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان في العام ٢٠١٤. فالتوسّع المُثَبَّر إليه يعتمد بشكل كبير على نمو الودائع للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي يغذّيه تدفق الأموال من الخارج وحركة التسليف للاقتصاد بقطاعيه العام والخاص. من هنا، فإن مساهمة العامل الخارجي، أي التدفّقات المالية، كانت ضعيفة بحكم استمرار الأزمة السورية ومضاعفاتها السلبية الداخلية، من سياسية وأمنية، وبحكم حالة عدم الاستقرار في المنطقة ككل، كما سبق وذكرنا. كما كانت أيضاً مساهمة العامل الداخلي، وبالأخص القطاع العام، ضعيفة بحكم السياسة المالية التقييدية وغياب الموازنة العامة والإنفاق بحده الأدنى، لا سيّما الاستثماري، وعدم الاعتماد في تمويل حاجات القطاع العام على التسليف المصرفي خارج إطار تجديد الاستحقاقات لأسباب عدّة تمّ ذكرها سابقاً، وقيام مصرف لبنان بالتعويض من خلال ردف القطاع العام بحوالي ٥٨٪ من حجم العجز العام، واستعمال الدولة ودائعها لتغطية ما تبقى، أي ٤٢٪ من العجز. في حين كانت مساهمة القطاع الخاص أفضل حالاً، ولو أنها بقيت أدنى ممّا كان ممكناً تحقيقه في ظروف طبيعية. وقد فرض العاملان الداخلي والخارجي المشار إليهما أعلاه والحركة الاقتصادية الداخلية الضعيفة تدعيم الإيداعات والسيولة لدى المصرف المركزي وبالتالي حماية الاستقرار النقدي.

2-6 استناداً إلى هذه الوقائع والتطورات، قاربت الميزانية المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان ١٧٥,٧ مليار دولار أميركي في نهاية العام ٢٠١٤، أي بزيادة في الموارد/الاستعمالات قدرها ١,٩ مليارات دولار أميركي ونسبتها ٦,٦٪ مقارنة مع نهاية العام الذي سبق (٨,٥٪ نمو إجمالي الموجودات في العام ٢٠١٣). وشكّلت الزيادة في قاعدة الودائع بحوالي ٨,٥ مليارات دولار ونسبة

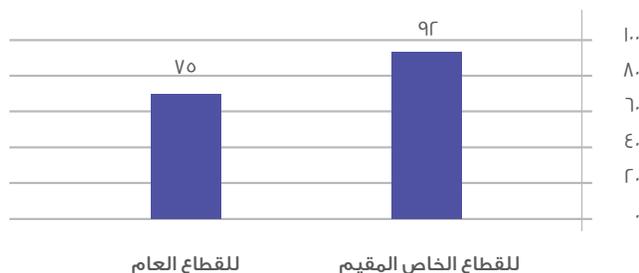
التقرير السنوي ٢٠١٤

٦١٪ (مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتها ٩٪ في العام ٢٠١٣) وحدها ٧٨٪ من الزيادة في الموارد، لتليها الزيادة في إجمالي الرساميل بحوالي ١,٥ مليار دولار (١٤٪ من الموارد الإضافية) وودائع القطاع المالي غير المقيم بمقدار ٠,٨ مليار دولار.

3-6 وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية العام ٢٠١٤، وصلت قاعدة الودائع لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان وحدها، وضمن الميزانية، إلى حوالي ١٤٧,٦ مليار دولار (٢٠,٥٪ منها من وودائع غير المقيمين) من دون احتساب وودائع المصارف المتخصصة والودائع الائتمانية خارج الميزانية، والتي بلغت ٢,٢ مليار دولار و ٢ مليار دولار في نهاية العام المذكور على التوالي. وكان نمو الودائع كافيًا لتمويل احتياجات الاقتصاد والالتزام بالمعايير الاحترازية وتدعيم احتياطات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية. كما نشير إلى أن الأموال الخاصة للمصارف التجارية في لبنان بلغت ١٥,٧ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، ما يشكّل حوالي ٩٪ من إجمالي الموجودات وما يقارب ١٤٪ كمعدّل ملاءة دولية محتسباً على طريقة بازل. ويُعتبر مستوى الرسملة هذا جيداً بالمقاييس العالمية. بيد أن تصاعد مخاطر البلد يستدعي دوماً زيادة حجم الرساميل، ولو على حساب توزيع الأرباح.

4-6 واستعملت المصارف الزيادة في مواردها هذه لإقراض القطاع الخاص (+ ٣,٩ مليارات دولار)، أي ما يعادل ٣٦٪ من الاستعمالات. وشكّلت التسليفات للقطاع الخاص المقيم، والبالغة ٤٥,٤ مليار دولار مع نهاية العام ٢٠١٤، حوالي ٩١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل حوالي ٨٨٪ في نهاية العام ٢٠١٣. كما استخدمت المصارف جزءاً من النمو في مواردها للالتزام بالاحتياطي الإلزامي والودائع والسيولة الإلزامية (+ ٢ مليار دولار أميركي). في المقابل، لم ترتفع التسليفات المصرفية للقطاع العام - بل على العكس تراجع بمقدار بسيط - في ظل عدم إصدار الدولة سندات يوروبندز لعدم وجود إجازة بالاستدانة، وعدم اهتمام المصارف بسندات الخزينة بالليرة ما دون السبع سنوات نظراً لمستويات الفائدة القائمة، فاكتفت بتجديد الاستحقاقات. وقد أودعت المصارف ما تبقى من مواردها لدى المصرف المركزي على شكل شهادات إيداع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية وودائع حرّة. وأعدت المصارف توظيف موارد بحدود ٢,٧ مليار دولار لدى مصرف لبنان، ونتجت هذه المبالغ عن انخفاض التسليفات للقطاع العام. وبذلك، يكون كامل قيمة الزيادة في الموفورات والموجودات لدى المصرف المركزي ٩,١ مليارات دولار في العام ٢٠١٤. ونذكر أخيراً أن الموجودات الثابتة وغير المصنّفة زادت بحوالي ٠,٦ مليار دولار.

نسبة التسليفات إلى الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام ٢٠١٤



المصدر: مصرف لبنان / التوقعات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي

5-6 وقد بلغت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، صافيةً من الديون المشكوك بتحصيلها ٥٠,٩ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤ (١,٩٪ منها للقطاع الخاص غير المقيم)، مسجلةً زيادةً نسبتها ٧,٤٪، وهي أدنى من نسبة الزيادة المحققة في العام ٢٠١٣ (٩٪). ونتجت هذه الزيادة إلى حدّ كبير من برامج الإقراض الخاصة التي يقدمها مصرف لبنان منذ أعوام، ولا سيّما مؤخراً من خلال الرزمة التحفيزية بمبلغ ١,٤ مليار دولار التي أطلقها في العام ٢٠١٣ بكلفة رخيصة للمصارف لإعادة إقراضها أيضاً بكلفة رخيصة للقطاع الخاص. ثم أتبعها بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار في العام ٢٠١٤ ومليار دولار في العام ٢٠١٥. استفاد من هذه التسليفات بنوع خاص قطاعا السكن والتكنولوجيا. كما أن دعم مصرف لبنان للاقتصاد المعرف، **استناداً إلى التعميم رقم ٣٣١** بدأ يعطي النتائج المرجوة من حيث توظيف الأموال من قبل المصارف في هذا القطاع، مع طاقة تمويلية بحدود ٤٠٠ مليون دولار أميركي يمكن للمصارف استثمارها في هذا القطاع. مع التذكير بأن الغاية من هذا التعميم هي تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتوفير فرص عمل جديدة. وعند إعداد هذا التقرير، كانت المصارف قد مؤّلت صناديق استثمار وشركات ناشئة بما يقارب ٢٠٠ مليون دولار. ومن المتوقع أن يركز مستقبل لبنان الاقتصادي إلى حدّ كبير على قطاع اقتصاد المعرفة فضلاً عن القطاع المالي وقطاع الغاز والنفط.

6-6 في نهاية العام ٢٠١٤، بلغت التسليفات للقطاع العام ما يوازي ٣٧,٤ مليار دولار، أي ٧٥,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بتراجع طفيف عنها في نهاية العام ٢٠١٣ حيث بلغت ٣٧,٧ مليار دولار. وبالتالي، انخفضت حصة المصارف في لبنان في تمويل الدين العام بالليرة وبالعملات الأجنبية من حوالي ٥٩٪ في نهاية العام ٢٠١٣ إلى حوالي ٥٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤. مع ذلك، تبقى المصارف في لبنان المموّل الأساسي للقطاع العام، وهي تموّل الدولة رغم درجة مخاطرها العالية ورغم درجة تقويمها المتدنيّة (-B). ويمثل تمويل المصارف للدولة في لبنان أكثر من ٢٥٪ من إجمالي ودائعها بينما لا يتخطى المعدّل المماثل ١٥٪ إلى ٢٠٪ في الدول العربية وفي أوروبا والولايات المتحدة. فالحكومات في أوروبا والولايات المتحدة تتموّل مباشرةً من الأسواق، أي من اكتتابات الأفراد والشركات بالأوراق التي تصدرها الحكومات (Sovereign Bonds). إشارة إلى أن حصة القطاع الخاص باتت تتجاوز حصة القطاع العام من التسليفات المصرفية منذ العام ٢٠١٠.

نسبة التسليفات للقطاعين العام والخاص نهاية العام ٢٠١٤ (٪ ومليار دولار)



المصدر: مصرف لبنان

7-6 تخضع المهنة المصرفية في لبنان بشكل دائم ومنتزاد لقواعد عمل دولية تصدر عن لجنة بازل وصندوق النقد الدولي وغيرهما من واضعي المعايير في مجال الرسمة والسيولة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والإقراض للمقرّبة. ويشكّل الإلتزام بهذه المعايير شرطاً ضرورياً لدخول الأسواق العالمية وللتعامل مع المصارف المراسلة. فبواسطة التعامل المصرفي مع الخارج تتمّ تحويلات اللبنانيين إلى البلد، وتموّل صادرات لبنان ووارداته وتُعبأ المدّخرات ويتوفّر للمصرف المركزي حجم هام من موجوداته بالعملة الأجنبية لخدمة الاستقرار النقدي. وفي العام ٢٠١٤، دأبت المصارف على تقوية قاعدة الرساميل والحفاظ على سيولة عالية وانتهاج سياسة مؤونات متشدّدة تشكّل في مجملها دعامة متينة للثقة يطمئن إليها المودع وتقي القطاع من الأزمات.

8-6 وتواكب المصارف في لبنان التطور المتسارع الذي تشهده المهنة المصرفية وتقنيات العمل المصرفي الحديث على مستويات التشريع والتنظيم والتطبيق. وعلى الرغم من التقدّم الذي حقّقه لبنان على هذا الصعيد، إلاّ أنه لا يزال بحاجة إلى المزيد من الجهد لجهة تطوير النصوص التشريعية المالية والمصرفية. ولا تزال المصارف تستعجل المجلس النيابي إقرار مشاريع قوانين مالية عالية لديه، وهي تبادل المعلومات الضريبية بحسب معايير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لمحاربة التهرب الضريبي، ونقل الأموال النقدية عبر الحدود (وقد توصّلت اللجان النيابية المشتركة إلى نتيجة في ما يتعلق بمشروع الإفصاح عن الأموال التي تتجاوز سقف ٢٠ ألف دولار عند مراكز الدخول إلى لبنان)، وتعديلات القانون رقم ٣١٨ المتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل جرائم مالية جديدة كحماية حقوق الملكية الفكرية بالإضافة إلى الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب. فمن شروط المنظومة المالية العالمية الجديدة الوضوح والشفافية وتبادل المعلومات ومعرفة كامل التحويلات المالية الجارية للأفراد والشركات وغيرها، علماً أن الإدارات العليا للمصارف اللبنانية تلتزم منذ سنوات بشكل واضح وقوي بتعزيز الأدوات والنظم والإجراءات الضرورية لمكافحة عمليات تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويتمّ سنة بعد سنة تفعيل عمل "وحدة التحقّق" المنشأة في كل مصرف والمتخصّصة بهذه المهام من أصحاب الكفافية الذين هم على اطلاع مستمرّ على التجارب والمستجدّات العالمية في هذا الشأن. وتطبّق المصارف طبعاً جميع التعاميم الصادرة عن المصرف المركزي ولجنة التحقيق الخاصة إضافة إلى تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة، بما في ذلك أصول التحقّق من هوية الزبائن (KYC). وفي أيلول ٢٠١٤، جرى تعديل التعميم الأساسي رقم ٨٣ الصادر عن مصرف لبنان، بهدف تعزيز وظيفة الامتثال لدى فروع المصارف والمؤسسات المالية وتطبيق أنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب بشكل أفضل. كذلك أصدرت هيئة التحقيق الخاصة خلال العام الماضي عدداً من الإعلامات التي تتعلّق بامتناع موظفي المصارف والمؤسسات المالية عن تنبيه العملاء المشتبه بهم والمبلغ عنهم، وأخرى تتعلّق بالحسابات الخاضعة للمراقبة، وإرسال البلاغات عن عمليات مشبوهة إلكترونياً.